صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2004

المحتويات

الصفحة

تقديم	1
نشاط الصندوق خلال عام 2004	3
النشاط الإقراضي	7
النشاط الاستثماري	20
نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية	22
نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية	23
نشاط التدريب	25
نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية	30
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	32
التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية	34
النشرات والتقارير الدورية والدراسات	36
الوضع المالي الموحد للصندوق	39
البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات	45
جداول قروض الصندوق	65
جداول عامة	72
التنظيم والإدارة	76

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2004، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2005

نشاط الصندوق خلال عام 2004

يهدف نشاط صندوق النقد العربي، وفقاً لاتفاقية إنشائه، إلى مساندة الدول العربية في سعيها لتحقيق النمو المستدام وبلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويات الوطنية والإقليمية العربية وتهيئة الظروف لإنجاز التكامل النقدي بينها. وفي هذا الإطار، حرص الصندوق خلال عام 2004، على زيادة فاعلية مساهماته في تلبية الاحتياجات المتنامية لدوله الأعضاء، وفي المتابعة المستمرة للأوضاع والتطورات الاقتصادية فيها والتشاور مع الجهات المسؤولة حولها، وتقييم آثار انعكاسات المستجدات في البيئة الاقتصادية الدولية عليها.

ففي مجال **النشاط الإقراضي**، قدم الصندوق أربعة قروض جديدة خلال عام 2004، منها قرضين ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية بقيمة 23.625 مليون د.ع.ح. و5.175 مليون د.ع.ح. على التوالي، وقرضاً ممتداً لجمهورية السودان بمبلغ 9.800 مليون د.ع.ح.، وقرضاً تلقائياً لجمهورية القمر المتحدة بمبلغ مقداره حوالي 184 ألف د.ع.ح. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الجديدة نحو 38.8 مليون (د.ع.ح)* أو ما يعادل حوالي 180 مليون دولار أمريكي.

ولقد سبق تقديم القروض المذكورة، إيفاد الصندوق خلال عام 2004 بعثات مشاورات إلى الدول الأعضاء المقترضة، وتم من خلالها تبادل الآراء مع الجهات المختصة والوصول إلى اتفاق معها حول عناصر برامج التصحيح المدعومة بالتسهيلات التي يوفرها الصندوق. إضافة إلى ذلك يقوم الصندوق من جانب آخر بإيفاد بعثات متابعة للوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها في السابق، والجاري تنفيذها من قبل الدول المقترضة. وفي هذا الصدد، أوفد الصندوق خلال عام 2004، أربع بعثات للمتابعة، منها بعثتين لمصر وبعثة لكل من تونس والسودان. بالإضافة إلى بعثتين للمتابعة لكل من المغرب وجيبوتي.

وفي إطار استفادة موريتانيا من مبادرة تخفيف أعباء الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) واستناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (1) لسنة 2003، القاضي بمنح موريتانيا التخفيض المطلوب في ديونها القائمة تجاه الصندوق وفق الحدود التي نصت عليها المبادرة، فقد وافق الصندوق خلال عام 2004 على الأسلوب والشروط التي تتماشى مع متطلبات المبادرة لدعم جهودها الإصلاحية.

أما في مجال **النشاط الاستثماري**، وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية خلال عام 2004 والمتمثل في استمرار تحسن وتيرة الاقتصاد العالمي واعتدال معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الطاقة وتدهور سعر صرف الدولار

* يعادل الدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.) ثلاث وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. وقد بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 4.66 كما في 31 ديسمبر 2004 (4.46 كما في 31 ديسمبر 2003).

بجانب ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يفوق معدلات الفائدة على حقوق السحب الخاصة. وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية من محفظة الأموال السائلة، ومحافظ السندات القصيرة ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى محافظ صناديق الاستراتيجيات البديلة.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء. كذلك يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع بنسبة 27 في المائة عما كانت عليه في نهاية العام السابق.

وبالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **المعونة الفنية**، فلقد توسعت المجالات التي يغطيها استجابة لتزايد احتياجات دوله الأعضاء. ففي مجال المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق من خلال **بعثات الخبراء**، قام خلال عام 2004 بإيفاد بعثة إلى الجزائر تضم خبراء في مجال نظم المدفوعات، وذلك استجابة لطلب بنك الجزائر لتقديم المشورة الفنية للقائمين على تنفيذ نظام تسوية المدفوعات الإجمالية على أساس الوقت الفعلي (RTGS). كما استجاب الصندوق لطلب من البنك المركزي المصري، بتنظيم ندوة بالمعهد المصرفي المصري بالقاهرة، خلال الفترة 30 مايو – 3 يونيو 2004 حول تطبيق أسلوب استهداف التضخم كإطار عمل للسياسة النقدية، وذلك بالتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية للموضوع.

هذا وقد أوفد الصندوق أيضاً بعثة فنية لمساعدة السلطات اللبنانية في جهودها لتحسين إدارة الدين العام. كذلك، واستجابة لطلب الجماهيرية الليبية الحصول على معونة فنية تتعلق بالتحضير للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير خدمات القطاع المالي والمصرفي، أوفد الصندوق بعثة استطلاعية للتشاور مع المسؤولين المختصين وتحديد أولوياتهم بشأن طبيعة المشورة الفنية المطلوبة. كما أوفد الصندوق بعثة خبراء لسلطنة عمان للتشاور مع المسؤولين المعنيين واقتراح بدائل حول أفضل السبل لإعادة هيكلة بنك التنمية العماني.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، وسعياً لزيادة الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات الوافية حول هذه الأسواق وما توفره من إمكانات استثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي، فلقد حرص الصندوق على تطوير قاعدة البيانات التي أنشأها في عام 1994، وتوسيع نطاقها لتغطي المزيد من الأسواق المالية العربية حيث ارتفع عدد الأسواق المدرجة في قاعدة البيانات في عام 2004 إلى خمسة عشر سوقاً. وقد بدأ الصندوق خلال عام 2004 نشر البيانات لأسواق كل من أبو ظبي ودبي والدوحة وفلسطين بشكل يومي على موقعه في شبكة الإنترنت، وذلك بجانب

بيانات أسواق الأوراق المالية العربية الأخرى. بالإضافة إلى المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق لقياس أداء هذه الأسواق مجتمعة.

وفي مجال **التدريب**، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للعاملين في المؤسسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية في الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار تم عقد إثنتي عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل خلال عام 2004، ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2004 إلى 119 دورة و12 حلقة عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات 4080 مشاركاً من الدول العربية.

وفي مجال **نشاط أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** الذي يتولى الصندوق أمانته، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق، واجتماعات الدورة الثامنة والعشرين للمجلس التي عقدت في سبتمبر 2004 في القاهرة، إضافة للاجتماع الثالث عشر للجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والتي تشمل عضويتها مديري الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه قبل نهاية العام. كما شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين وتمت مناقشة موضوعات تتعلق بالإصلاحات المالية في الدول العربية واستشراف آفاق تطوير أسواق السندات ومشروع تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في هذه الدول، كذلك شارك في اجتماعات مع دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي بشأن متطلبات إنشاء تسهيل جديد لدعم إصلاحات مالية الحكومة.

وفي إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية، نظم الصندوق والمنظمة حلقتي عمل للمفاوضين العرب في المجالات الخاصة بموضوعات منظمة التجارة العالمية، في كل من الأردن وأبوظبي. وبالإضافة لذلك، شارك الصندوق في عدد من اللقاءات الإقليمية والدولية التي تناولت موضوعات وقضايا ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دوله الأعضاء. كما استمر الصندوق بالاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة والتي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2004 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية** الذي لعب الدور المحوري في نشأته وقيامه. واستمر الصندوق خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والتي شملت المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية على الوجه الذي ساعد على تطوير ودعم نشاط البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تمويل التجارة

العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **الدراسات**، وواصل إصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تغطي مجالات الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، بالإضافة إلى إصدار النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وعدد من الدراسات المقدمة ضمن مشاركة الصندوق في الندوات الإقليمية المتخصصة.

النشاط الإقراضي

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي موضع الصدارة في قائمة الوسائل المتاح للصندوق استخدامها لتحقيق أهداف إنشائه. ويقدم الصندوق التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير، بغرض المساهمة في تمويل موازين المدفوعات ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي. ويسبق تقديم معظم هذه التسهيلات التشاور مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والنهوض بها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

يقدم الصندوق نوعين من التسهيلات الائتمانية، يتعلق أولهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتصل بذلك من إصلاحات اقتصادية يتم التشاور والاتفاق مع السلطات المختصة حولها. وهذه الإصلاحات مرتبطة إلى حد كبير في مجملها بالأوضاع الكلية للاقتصاد. ويذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق باشر توفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق والذي استحدث عام 1997، فهو موجه لدعم الإصلاحات القطاعية التي تنفذها الدول الأعضاء في قطاعين وثيقي الصلة باهتمامات الصندوق وبمجالات عمله، هما القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المالية العامة. ولقد ركزت التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار في الفترة السابقة، على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، وذلك كمرحلة أولى تمهيداً لاستكمالها في الفترة المقبلة بدعم الإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض*، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة

* تم التوقف عن العمل بالتسهيل التجاري الذي قدم الصندوق في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. وذلك منذ أن بدأ برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما التسهيلات التي تقدم لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في **تسهيل التصحيح الهيكلي** في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة، الذي اقتصرت تغطيته في الفترة السابقة كما أشرنا على القطاع المالي والمصرفي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل والذي أدخل العمل به في عام 1998 لاقى قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء، بحيث أصبح المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق. ويعكس ذلك متابعة الصندوق لأوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها، حيث يلاحظ تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة

إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتنميتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الأولى منه لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد له، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية.

وبأخذ التسهيل في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

وبجانب ما تقدم، وفي إطار التعاون وتنسيق الجهود القائمة بينه وبين المؤسسات الدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وافق الصندوق على تقديم الدعم المطلوب لموريتانيا التي تأهلت للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC). وتستهدف المبادرة قيام الدول المقرضة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بمنح الدول المقترضة المؤهلة، إعفاءات على الديون القائمة عليها من جهة، وتوفير التمويل الجديد لها من جهة أخرى بشروط أكثر تيسيراً بما يصل إلى مديونيتها الخارجية إلى وضع قابل للاستمرار.

وفي هذا الصدد، واستناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (1) لسنة 2003 والذي وافق على مشاركة الصندوق في المبادرة الدولية بالنسبة لموريتانيا مع التأكيد على اتباع أسلوب المشاركة في هذه المبادرة الدولية حسب كل حالة على حده والالتزام في إطارها بتخفيف عبء المديونية عن موريتانيا بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 2.8 مليون د.ع.ح). واستكمالاً لمتطلبات هذه المبادرة، وافق الصندوق على تقديم التمويل الجديد بشروط أكثر تيسيراً لدعم برنامجها الإصلاحي وذلك بحد أقصى قدره 175 في المائة من حصتها المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل.

أسعار الفائدة

كان الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 يقدم قروضه بأسعار فائدة ثابتة. ولكن العمل بأسلوب أسعار الفائدة الثابتة توقف عندما أقر مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 2003 التحول إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة على القروض، وذلك في إطار المراجعة التي قام بها الصندوق لشروط الإقراض المعمول بها لديه. واستهدف التغيير تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروض الصندوق وسلامة مركزه المالي. ولقد تقرر أن يوفر الصندوق قروضه في إطار الأسلوب الجديد وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها منهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما النظام الثاني فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة، على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني.

التزامات القروض

قدم الصندوق أربعة قروض جديدة خلال عام 2004، منها قرضين ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، وقرضاً ممتداً لجمهورية السودان، وقرضاً تلقائياً لجمهورية القمر المتحدة. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الجديدة نحو 38.8 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل حوالي 180 مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة، إلى أن القرض الجديد المقدم لجمهورية مصر العربية بمبلغ 23.625 مليون د.ع.ح. هو القرض الثالث الذي تحصل عليه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. واستهدف دعم جهود السلطات المصرية في استكمال الإصلاحات الجارية منذ فترة في هذا القطاع، والتي حققت تقدماً ملموساً في تحسين وتحديث بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي في مصر وتهيئته للتعامل بشكل أفضل وفق قواعد اقتصاد السوق.

وبالنسبة للجمهورية التونسية، بلغت قيمة القرض الجديد الذي حصلت عليه 5.175 مليون د.ع.ح. وهذا القرض هو أيضاً القرض الثالث المقدم من الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي دعماً لسلسلة الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي في تونس والتي حققت نتائج إيجابية على صعيد تطوير وتحديث مختلف جوانب هذا القطاع، بما فيها جانب مؤسسات التأمين. أما القرض الممتد المقدم لجمهورية السودان، فقد بلغت قيمته 9.8 مليون د.ع.ح. واستهدف المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، ومساندة جهود التصحيح التي تقوم بها السلطات السودانية بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وترسيخ المكاسب التي تحققت على صعيد النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة والعمل على ديمومتها.

أما بالنسبة لجمهورية القمر المتحدة، فيذكر أن القرض التلقائي المقدم لها كان قد تم الاتفاق على منحه لها في أعقاب المشاورات التي دارت مع المسؤولين في أواخر عام 2003.

جدول رقم (1)

القروض المقدمة خلال عام 2004

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض
مصر	تسهيل التصحيح الهيكلي	23,625
تونس	تسهيل التصحيح الهيكلي	5,175
السودان	ممتد	9,800
القمر المتحدة	تلقائي	184
المجموع		**38,784**

وباحتساب القروض الجديدة المقدمة خلال عام 2004، يرتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى 131 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,037.2 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل قرابة 4.8 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالدول المستفيدة منها.

لقد تصدرت القروض التلقائية لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي كما هو مبين في الشكل رقم (1)، حيث بلغت نحو 28.4 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها. ويلي القروض التلقائية القروض الممتدة التي بلغت نسبتها نحو 27.8 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، ثم قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 17.9 في المائة من الإجمالي.

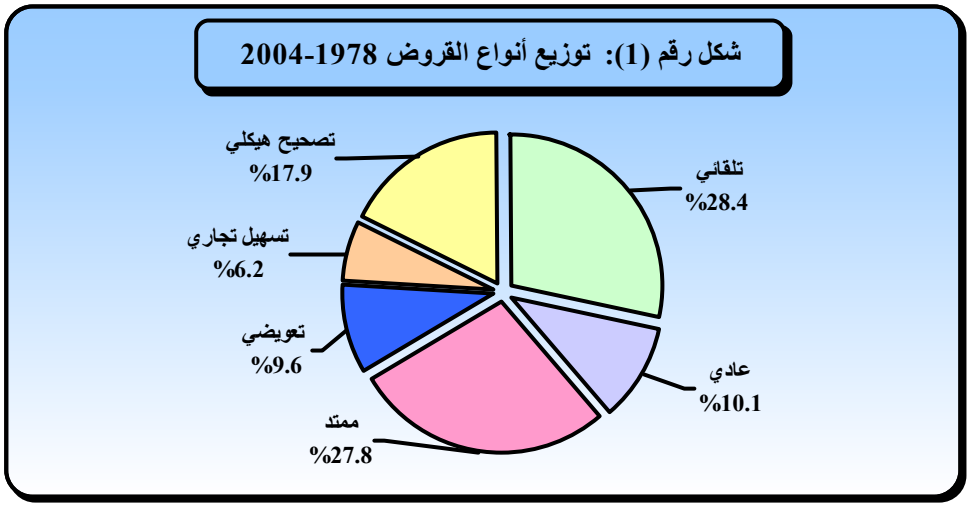

والجدير بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي أصبحت تحتل أهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 15 قرضاً من أصل 28 قرضاً تم منحها للدول الأعضاء خلال الفترة منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض عام 1998. كما يوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 58.4 في المائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ عام 1998. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء مقسمة حسب نوع القرض المقدم.

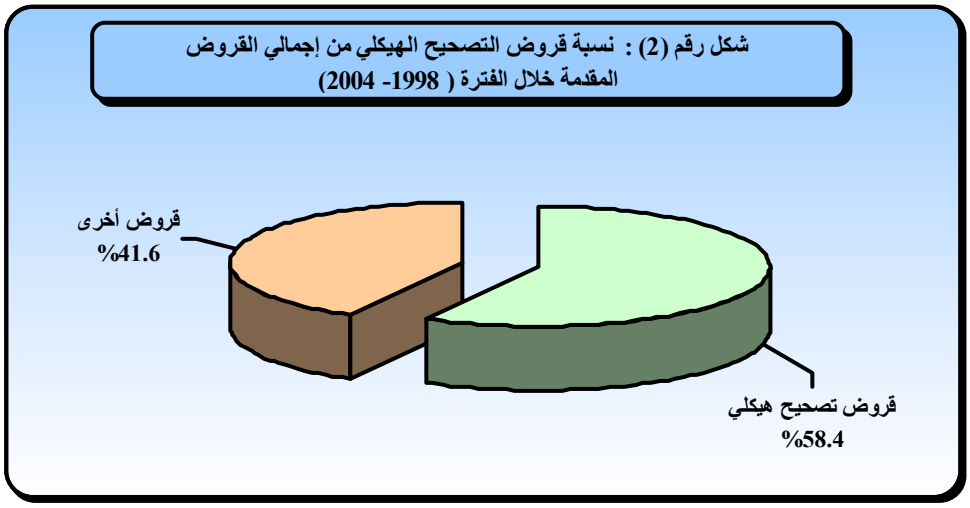

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المقدمة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض حوالي 46.8 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2004. ويتكون هذا المبلغ من السحوبات على القروض الجديدة بقيمة قدرها 24.4 مليون د.ع.ح. ومن السحوبات على القروض المتعاقد عليها بقيمة قدرها 22.4 مليون د.ع.ح.

وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2004 ما قيمته 75.3 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل عشر دول مقترضة هي الأردن، المغرب، مصر، تونس، الجزائر، جيبوتي، لبنان، موريتانيا، اليمن والسودان. كما تم وانعكاساً لاتفاقية إعادة هيكلة المديونية الموقعة مع جمهورية السودان بتاريخ 24 مارس 2004 رسملة رصيد الفوائد غير المحققة والبالغ 39,870 ألف د.ع.ح. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2004 نحو 253 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 79.2 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، وذلك مقارنة بمبلغ 241 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2003، يمثل 75.6 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 280 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2004 وذلك مقارنة بمبلغ 277 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2003. ويعادل ذلك ما نسبته 87.8 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل مقابل 86.8 في المائة في عام 2003.

جدول رقم (2)
السحب والسداد من القروض خلال عام 2004

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 2004	من القروض السابقة	المجموع	
الأردن	-	-	-	2,585
المغرب	-	5,550	5,550	4,351
مصر	14,175	16,538	30,713	37,422
تونس	5,175	-	5,175	4,430
الجزائر	-	-	-	8,750
جيبوتي	-	312	312	73
لبنان	-	-	-	3,278
موريتانيا	-	-	-	1,101
اليمن	-	-	-	11,401
السودان	4,900	-	4,900	1,869
القمر المتحدة	184	-	184	-
المجموع	**24,434**	**22,400**	**46,834**	**75,260**

المشاورات مع الدول الأعضاء

واصل الصندوق خلال عام 2004 مشاوراته مع الدول الأعضاء المقترضة، والتي يتم من خلالها تبادل الآراء مع السلطات المعنية والوصول إلى اتفاق معها حول عناصر برامج التصحيح المدعومة بالتسهيلات التي يوفرها الصندوق، إضافة إلى متابعة سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها في السابق. وفي هذا الصدد، أوفد الصندوق ست بعثات للمشاورات والمتابعة خلال عام 2004، منها بعثتين لمصر وبعثة لكل من تونس و السودان والمغرب وجيبوتي. ولقد دارت المشاورات ومهام المتابعة التي قام بها الصندوق خلال العام حول كلٍ من محوري التصحيح الاقتصادي الكلي وجهود التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي.

فبالنسبة لمصر، أوفد الصندوق بعثتين للمشاورات كانت أولاهما لدراسة طلب الحصول على قرض ثالث في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. ويعد إصلاح القطاع المالي والمصرفي أحد أهم الجوانب

في برامج التصحيح الاقتصادي التي قامت الحكومة بتنفيذها منذ أوائل التسعينات. وقد اتسمت الإصلاحات المنفذة في هذا القطاع بالتدرج والاستمرارية، واستهدفت تقليص الدور الحكومي المباشر في توجيه الموارد داخل الاقتصاد لصالح الاعتماد على آليات وقوى السوق، وكذلك العمل على تحديث النظام المصرفي ورفع كفاءته وتحسين آليات الوساطة وتقوية قدرات المؤسسات المصرفية والمالية في تعبئة المدخرات وتعزيز المنافسة. كما استهدفت الإصلاحات أيضاً، تطوير أدوات وآليات السياسة النقدية والارتقاء بقدرات البنك المركزي في إدارة هذه السياسة وفي الرقابة على المصارف، بالإضافة إلى تطوير أسواق الأوراق المالية. وساهم الصندوق في دعم هذه الإصلاحات بالقرضين الأول والثاني من قروض تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي.

وانطلاقاً من ذلك، ومواصلة للجهود التي تقوم بها السلطات المصرية بهدف ترسيخ وتوسيع نطاق الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي في مصر، ونقل جهود إصلاح هذا القطاع إلى مرحلة أعلى وأكثر تطوراً من أجل تعزيز البيئة المشجعة لتطور ونمو المؤسسات والأدوات والأسواق المالية، فقد تم الاتفاق معها على برنامج جديد لمواصلة هذه الإصلاحات يدعم بالقرض المطلوب. ويغطي البرنامج الفترة ديسمبر 2004 – ديسمبر 2005 ويستهدف العمل على القيام بإصلاحات ترتكز على المحاور الثلاثة التالية :

- إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي.
- تطوير عمل السياسة النقدية.
- تحديث ورفع كفاءة نظام المدفوعات.

وتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات، يمثل فيها إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي مرتكزاً أساسياً نظراً للدور المحوري الذي يقوم به هذا الجهاز في تعبئة وتخصيص الموارد في الاقتصاد. كما تضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات والتدابير في المحورين الآخرين تعتبر ضرورية لتأمين الاستقرار الاقتصادي، وتوفير بنية أساسية متطورة لنظام المدفوعات، تعمل على تدعيم عملية تطوير القطاع المالي وتفعيل السياسة النقدية.

أما بعثة المشاورات الثانية لمصر، فقد كانت مهمتها الوقوف على تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه للعام المالي 2004/2003 والمدعوم بالقرض الممتد الأول تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض، والاتفاق على عناصر برنامج تصحيح اقتصادي مكمل يغطي العام المالي 2005/2004.

ولقد أظهرت نتائج المتابعة أنه تم تحقيق معظم الإجراءات المضمنة في البرنامج وأن الأداء الفعلي في عدد من المؤشرات الرئيسية خلال العام المالي 2004/2003 قد كان ضمن حدود الأهداف المرصودة في البرنامج أو أفضل منها، كما هو الحال بالنسبة لمعدل النمو والعجز المالي في الموازنة، ووضع الحساب الجاري والكلي للمدفوعات الخارجية. ولقد جاء الاستثناء في عدم استيفاء المؤشرات المستهدفة في البرنامج في جانب التضخم الذي تأثر بانخفاض سعر الصرف في الفترة التي تلت قرار تعويم الجنيه المصري، وأيضاً في جانب السيولة نظراً للزيادة في صافي الأصول الأجنبية فوق ما كان متوقعاً في البرنامج بفضل تحسن الوضع الخارجي لمصر.

وفي ضوء النتائج الإيجابية التي تحققت، وفي ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة المصرية، تم الاتفاق مع السلطات على تنفيذ برنامج تصحيح اقتصادي مكمل خلال العام المالي 2005/2004. وتجدر الإشارة، إلى أن هذا البرنامج سينفذ في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة والتي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية، ودعم خطوات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الدولي. وقد انعكست هذه التوجهات في السياسات الاقتصادية الرئيسية الجديدة التي أعلنتها الحكومة في مجالات الإصلاح الضريبي والجمركي والخصخصة واعتماد الخطة الشاملة لإصلاح القطاع المصرفي، إضافة إلى التقدم الذي تم تحقيقه على صعيد تحرير سعر صرف الجنيه المصري ليتم تحديده وفقاً لعوامل العرض والطلب، وهي كلها سياسات تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وتحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار استهدف البرنامج المتفق عليه ما يلي :

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5.5 في المائة.
- احتواء معدل التضخم في حدود 7.0 في المائة.
- تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 3.3 مليار دولار.

ويتضمن البرنامج مجموعة من السياسات والإجراءات التي ستعمل السلطات المصرية على تنفيذها في مجال المالية العامة والمجال النقدي والمصرفي والقطاع الخارجي والسياسات التجارية.

وبالنسبة لتونس، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب القرض الثالث الذي تقدمت به السلطات للحصول عليه في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، لمواصلة واستكمال الجهود الإصلاحية التي تقوم بها في هذا القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق كان قد وفر الدعم لهذا القطاع من خلال القرضين الأول والثاني من التسهيل.

ولقد تضمنت الإصلاحات المدعومة بالقرضين المذكورين، والتي تم تنفيذها بصورة جيدة، تسوية القروض المتعثرة لشركات القطاع العام تجاه البنوك، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتطويره، حيث تبنت السلطات استراتيجية لتشجيع البنوك على الاندماج وقامت بإقرار قانون جديد للمصارف يقوم على مفهوم البنك الشامل ونظام الترخيص الموحد للمؤسسات المصرفية. كما تضمنت الإصلاحات قيام الحكومة بتقليص مساهمتها في رؤوس أموال المؤسسات المالية، وكذلك إنشاء نظام للمقاصة الإلكترونية، بالإضافة إلى قاعدة مركزية موحدة للبيانات المصرفية تضم مراكز فرعية للمعلومات التي تتعلق بالشيكات المرتجعة، والمخاطر، وميزانيات الشركات، ومعلومات عامة حول المقترضين، والقروض الشخصية، والأصول المصنفة، والقروض المؤهلة لإعادة التمويل. كما شملت الإصلاحات التي تم تنفيذها في إطار القرضين الأول والثاني كذلك، قطاع التأمين في ضوء دوره الحيوي في تعبئة المدخرات طويلة الأجل. وقد استهدفت الإصلاحات المتخذة في هذا القطاع، تحسين الأوضاع المالية لمؤسسات

التأمين عبر زيادة رؤوس أموالها، ووضع إجراءات وقواعد جديدة تنظم عملها وفق الممارسات الأفضل المتعارف عليها دولياً. كما تم تعزيز الجوانب الإشرافية والرقابية عليها.

وإدراكاً من السلطات التونسية لأهمية مواصلة خطوات الارتقاء بهذا القطاع، وذلك في سياق مساعيها لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ومواصلة خطوات إدماجه في الاقتصاد العالمي، فقد أولت اهتمامها لخطوات التمهيد لتحرير حساب رأس المال بصورة متدرجة، والانتقال إلى نظام سعر الصرف المعوم. ويتطلب هذا الأمر تقوية إطار السياسة النقدية وتركيز دورها على المحافظة على استقرار الأسعار.

وفي هذا الصدد، توصلت البعثة إلى اتفاق مع السلطات التونسية حول الإجراءات في مجال السياسة النقدية خلال عام 2004، واللازمة لإرساء البنية التحتية لضمان نجاح الانتقال نحو أسلوب استهداف التضخم للسياسة النقدية. وتشتمل هذه الإجراءات التي تم الاتفاق حولها على إصلاحات تتناول الإطار العام للسياسة النقدية وأدواتها، وإصلاحات تتعلق بتحسين قدرات التنبؤ وتحليل السيولة وتعميق سوق ما بين البنوك. وتستهدف هذه الإصلاحات إدخال المزيد من الوضوح في نقل إشارات السياسة النقدية إلى السوق، وإفساح مجال أوسع لقوى السوق في تحديد سعر الفائدة، بالإضافة إلى إدخال المزيد من الشفافية في إدارة عمليات السياسة النقدية.

وبالنسبة للمغرب، استهدفت البعثة الموفدة من الصندوق متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه توطئة لسحب الدفعة الثانية والأخيرة من القرض الثالث المقدم لها في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي.

لقد استطاعت السلطات المغربية أن تقطع شوطاً مهماً في مجال تحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي نتيجة للإصلاحات التي نفذها المغرب في السابق في هذا القطاع، والتي أسهم الصندوق بدعمها بالقرضين الأول والثاني من التسهيل. وأصبح القطاع المصرفي المغربي بذلك على درجة أعلى من التطور والحداثة والاعتماد على قوى وآليات السوق. كما شهد السوق المالي في المغرب تطوراً ملحوظاً اشتمل على الجوانب القانونية والتشريعية والمؤسسية التي يعمل في ظلها.

كما واصلت السلطات المغربية جهودها لتعزيز واستكمال الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي للوصول به إلى المستوى السائد لدى الشركاء الماليين والتجاريين، وتدعيم جهود المغرب للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تم خلال الفترة يوليو 2003 – يوليو 2004 تنفيذ عناصر برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بقرض التسهيل الهيكلي الثالث. وقد أظهرت نتائج المتابعة بأن السلطات المغربية قامت بتنفيذ معظم الإجراءات المتفق عليها ضمن كل عنصر من عناصر البرنامج الخمسة والمتمثلة فيما يلي :

- تحسين إدارة المديونية الداخلية.
- تطوير عملية تمديد أجل الادخار (Saving Transformation).
- تحديث أساليب تمويل الإسكان الاجتماعي.
- مواصلة إعادة هيكلة مؤسسات الإقراض المتخصصة.
- تعزيز الرقابة في سوق الأوراق المالية.

وبالنسبة للسودان، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب القرض الممتد الذي تقدم به السودان لدعم جهوده التصحيحية. ويذكر أن السلطات السودانية عكفت ومنذ عام 1997 على تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي واسعة النطاق. واستهدفت تلك البرامج السيطرة على التضخم وخفض معدلاته، ووقف تدهور الوضع الخارجي وتوحيد سعر الصرف واستقراره، وخفض عجز الموازنة من خلال إصلاح الهيكل الضريبي وترشيد الإنفاق العام، والسيطرة على معدلات نمو المعروض النقدي. كما حرصت السلطات أيضاً، على السعي لإعادة تطبيع علاقاتها بالمؤسسات المالية والتنموية والتوصل لتسويات بشأن المتأخرات القائمة لديها تجاه الدائنين.

وقد أدت الإصلاحات المطبقة، والتي ساندتها عوامل مواتية تمثلت في تحسن الظروف المناخية والبدء بتصدير النفط منذ عام 1999 وما صاحب ذلك من تدفق لاستثمارات كبيرة، إلى تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاستقرار والنمو الاقتصادي. فقد حقق الاقتصاد السوداني نمواً حقيقياً بلغ في المتوسط حوالي 6 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تراجع معدل التضخم إلى نحو 7 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة، وانخفض عجز الموازنة العامة إلى أقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، شهد سعر الصرف استقراراً ملحوظاً، وتراجع العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وسجلت الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية ارتفاعاً نسبياً.

ولتعزيز وترسيخ المكاسب التي تحققت وتعميق وتوسيع نطاق الإصلاحات، تم وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي في إطار استراتيجية الإصلاح متوسطة المدى التي تبنتها السلطات السودانية. ويستهدف البرنامج :

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 7 في المائة خلال عامي 2004 و2005.
- احتواء معدل التضخم السنوي في حدود لا تتجاوز 7 في المائة خلال عامي 2004 و2005.
- احتواء عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في حدود 4.7 في المائة و4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2004 و2005 على التوالي.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، تضمن البرنامج مجموعة متسقة من السياسات والإجراءات. وقد شمل ذلك في مجال السياسة المالية العمل على ضبط العجز المالي للموازنة العامة من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات التي تستهدف زيادة الإيرادات الإجمالية. وبالنسبة للسياسة النقدية، سيتم العمل على الحد من التوسع في السيولة المحلية

وفي صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، مع القيام بتطوير عمل السياسة النقدية والأدوات غير المباشرة لها، إضافة إلى الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث الجهاز المصرفي ورفع كفاءته في تمويل النشاط الاقتصادي وفي استقطاب وتخصيص الموارد. كما ستعمل السلطات على الاستمرار في عملية التحرير التدريجي لسوق الصرف، وتطوير برنامج جديد في مجال إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الوقت الذي يتم فيه تدعيم التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

أما بالنسبة لجيبوتي، فقد أوفد الصندوق بعثة لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بالقرض الأول المقدم في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وكذلك متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 2003 المدعوم بالقرض الممتد الثاني.

وفي هذا الصدد، وفيما يخص برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي والذي استهدف العمل على تسوية المتأخرات المحلية القائمة في ذمة الحكومة، وإصلاح الأوضاع المالية لصناديق المعاشات التقاعدية، وتعزيز قدرة البنك المركزي على الإشراف والرقابة على البنوك، أظهرت نتائج المتابعة أن السلطات الجيبوتية قامت بتنفيذ الإصلاحات المضمنة في البرنامج المتفق عليه مع الصندوق بصورة مرضية، وذلك على الرغم من محدودية الإمكانيات الفنية والمالية المتاحة لجمهورية جيبوتي وحداثة تجربتها في هذا المجال.

أما فيما يخص متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 2003، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج المذكور استهدف تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 3.0 في المائة، واحتواء معدل التضخم في حدود 2.0 في المائة، وإبقاء العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 5.1 في المائة، إضافة إلى ما تضمنه من عدد مؤشرات الأداء فيما يتعلق بوضع الموازنة والمتأخرات المحلية وصافي الاحتياطيات الرسمية.

وقد أوضحت نتائج المتابعة بأن السلطات قد استطاعت التقيد بأهداف ومؤشرات الأداء في البرنامج فيما يتعلق بمعدل التضخم، وبالوضع الكلي للموازنة، والمتأخرات المحلية، وصافي الاحتياطيات الرسمية. كما تمكنت من تحقيق معدل النمو الحقيقي المستهدف في البرنامج، إلا أنها لم تنجح من جهة أخرى في التقيد بالأهداف المتعلقة بمعدل نمو السيولة المحلية بسبب زيادة السيولة في الاقتصاد الناجمة عن قيام الحكومة بسداد المتأخرات على الأجور والرواتب من جهة، وزيادة صافي الأصول الأجنبية من جهة أخرى. كذلك، فقد زاد العجز في الحساب الجاري للمدفوعات الخارجية عن المستوى المستهدف، وذلك بسبب الزيادة في معدلات النشاط الاقتصادي، والتي أدت إلى حدوث ارتفاع في الواردات أكثر مما كان مقدراً. ومع ذلك، يلاحظ أنه على الرغم من التطورات المشار إليها في الحساب الجاري، إلا أن الميزان الكلي للمدفوعات الخارجية سجل فائضاً تجاوز المستوى الذي كان متوقعاً له.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة على الدول المتأخرة في سداد التزاماتها في نهاية عام 2004، ما يعادل 156.0 مليون د.ع.ح. ويتكون هذا المبلغ من 64.7 مليون د.ع.ح. يمثل أقساط قروض متأخرة السداد ومبلغ 91.3 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (3)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 31 ديسمبر 2004

(ألف د.ع.ح)

	أقساط القروض المتأخرة	الفوائد المتأخرة المتراكمة	مجموع المتأخرات
جمهورية الصومال	14,877	31,503	46,380
جمهورية العراق	49,850	59,747	109,597
المجموع	**64,727**	**91,250**	**155,977**

ولا تتضمن المتأخرات مبلغ 18.4 مليون دينار عربي حسابي، تمّ تجنيبه بموجب ترتيبات إعادة هيكلة مديونية جمهورية السودان، وذلك للإعفاء لاحقاً وفقاً لشروط إعادة الهيكلة، وقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 2001.

النشاط الاستثماري

تتكون سياسة الصندوق في مجال الاستثمار من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والتي وضعت السياسة والقواعد الإرشادية للنشاط الاستثماري. وتستهدف هذه السياسة المحافظة على الموارد الذاتية للصندوق وتنميتها للحصول على دخل يمكن الصندوق من تغطية نفقاته وتعزيز احتياطاته، ومن ثم موارده الذاتية لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها.

وتأخذ السياسة الاستثمارية للصندوق في الاعتبار سلامة الاستثمارات المختارة بالمحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول وتراعي كذلك حرية تحويل العملة المستثمر فيها وسهولة تسييل الأصول المستثمر فيها مما يتيح للصندوق تحويلها لنقد عند الحاجة وتسعى في ضوء هذه الاعتبارات لتحقيق أقصى عائد ممكن على الاستثمارات. كما يحرص الصندوق على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الالتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التزاماً شبه كامل، وذلك لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتقليل تأثيرها على قيمة الاستثمارات.

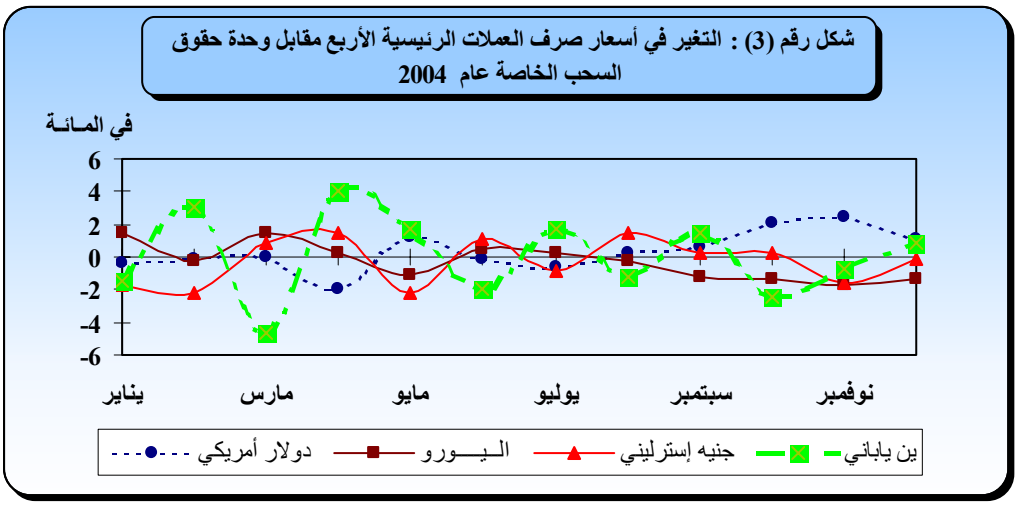

ولعل أهم ما يميز المناخ العام للاستثمار خلال عام 2004 هو استمرار تحسن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي حيث نما بمعدل فاق التوقعات عند بداية العام وذلك بفضل تحقيق بعض البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وبعض الدول الناشئة ولاسيما في آسيا معدلات نمو مرضية، وتأثرت أسواق المال بتدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام الكثير من العملات الرئيسية بسبب العجز الهائل في الميزان التجاري وتنامي العجز في ميزانية الحكومة الأمريكية، وارتفعت الأصوات المنادية بمساهمة الصين في تحمل عبء التصحيح العالمي لعملات التداول الرئيسية حيث أصبح سعر صرف اليوان الصيني الثابت أمام الدولار مصدراً لخلافات دولية متزايدة. كما

أثار سعر الصرف المنخفض لليوان قلقاً متزايداً بين الأوروبيين مع الارتفاع الكبير الذي شهده اليورو أمام الدولار هذا العام. وقد اتسم المناخ العام للاستثمار خلال عام 2004 كذلك باعتدال معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة حيث وصل سعر البترول الخام إلى مستويات قياسية فاقت 50 دولار للبرميل. واستمرت أغلب السلطات النقدية في البلدان الصناعية باتخاذ سياسات نقدية توسعية حافظت على المستويات المتدنية لأسعار الفائدة ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية حيث باشرت السلطات النقدية فيها رفع سعر الفائدة الرسمي بنسبة 1.25في المائة خلال العام لتصل إلى 2.25 في المائة بنهاية العام.

وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية من محفظة الأموال السائلة، ومحافظ السندات القصيرة ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى محافظ صناديق الإستراتيجيات البديلة.

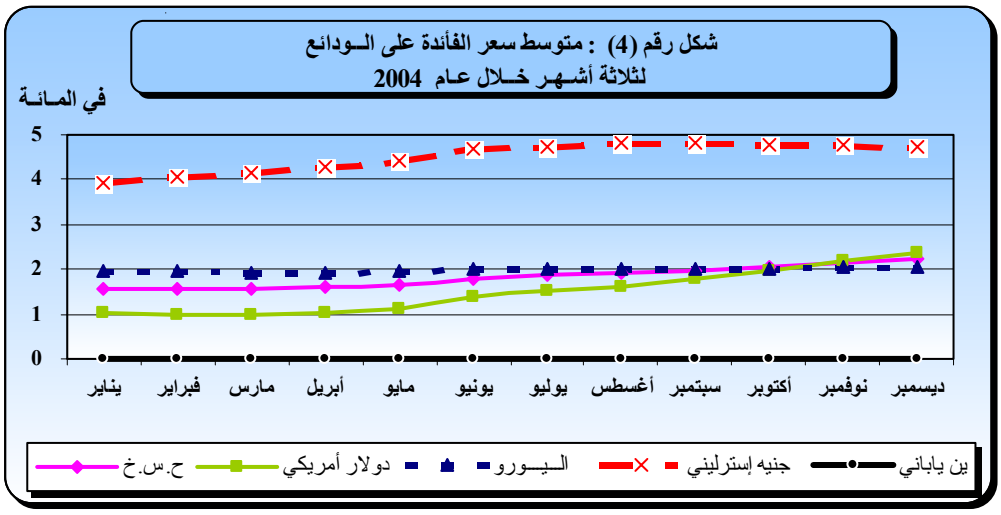

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2004. بالإضافة إلي ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى ما يعادل نحو 1,544 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2004 بالمقارنة مع 1,219 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بصورة دورية بإعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع المنظمات ومؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة في الاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات دورياً ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

أولى الصندوق مزيداً من الاهتمام في السنوات الأخيرة لنشاط المعونة الفنية التي يوفرها لدوله الأعضاء، بحيث اتسع نطاقها في كل من جانبي الأنشطة التي تتسم بطابع الاستمرارية، وتلك المتعلقة بالعون الفني المقدم استجابة لبعض الاحتياجات الخاصة المحددة. فبالنسبة للنوع الأول، فقد زاد حجم نشاط التدريب لدى معهد السياسات الاقتصادية. كما توسعت مجالات المعونة الفنية المقدمة في إطار بعثات الصندوق لدراسة طلبات الدول الأعضاء الاستفادة من موارد الصندوق، وذلك بسبب الطبيعة الفنية المتنوعة للإصلاحات القطاعية التي تدعمها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي التي ارتفع حجمها.

وفي إطار نشاط الصندوق في تقديم المعونة الفنية تم في مارس 2004، واستجابة لطلب بنك الجزائر بإيفاد بعثة تضم خبراء في مجال نظم المدفوعات، وتم تقديم المشورة الفنية للقائمين على تنفيذ نظام تسوية المدفوعات الإجمالية على أساس الوقت الفعلي (RTGS). وتشمل المشورة تقييم مواصفات المشروع، وتنظيم هيكل الإدارة المعنية بنظام المدفوعات في بنك الجزائر، وإمكانية مشاركة البنوك التجارية في المشروع، إضافة لاختيار البرمجيات اللازمة له، ومتابعة وتقييم فترة التشغيل التجريبي للمشروع. هذا وقد وفر الصندوق خلال العام أيضاً، معونة فنية تمثلت في المساهمة في إعداد ونشر وترويج دراسة حول سبل تحديث عملية تمويل الاقتصاد الجزائري ورفع كفاءة الوساطة المالية فيه.

كما استجاب الصندوق بناءاً على طلب من البنك المركزي المصري، بتنظيم ندوة بالمعهد المصرفي المصري بالقاهرة خلال الفترة 30 مايو – 3 يونيو 2004، حول تطبيق أسلوب استهداف التضخم كإطار عمل للسياسة النقدية، وذلك بالتركيز على الجوانب العملية والتطبيقية للموضوع. وشارك في تقديم الندوة التي خصصت للفنيين في البنك المركزي ووزارة المالية بمصر، خبراء من الصندوق، والبنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي السويدي والبنك المركزي الفليبيني.

وأوفد الصندوق في أغسطس 2004 بعثة معونة فنية إلى لبنان تضم خبراء لمساعدة السلطات اللبنانية في جهودها لتحسين إدارة الدين العام. وتم الاتفاق على جدول زمني يشمل تقييم برنامج عمل لإدارة الدين العام في لبنان، كما تم تقديم مقترح حول الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لوحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية، إضافة إلى تقديم مقترح حول استحداث وظيفة وسطاء السوق المالي.

كذلك، واستجابة لطلب ليبيا الحصول على معونة فنية تتعلق بالتحضير للمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية للتأهل للانضمام، أوفد الصندوق في سبتمبر 2004 بعثة استطلاعية للتشاور مع المسؤولين المختصين وتحديد أولوياتهم بشأن طبيعة المشورة الفنية المطلوبة. واستجابة لطلب سلطنة عُمان الحصول على معونة فنية في مجال إعادة هيكلة بنك التنمية العماني، أوفد الصندوق بعثة خبراء في نوفمبر 2004 للتشاور مع المسؤولين المعنيين واقتراح بدائل حول أفضل السبل لإعادة هيكلة البنك.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استكمل الصندوق خلال عام 2004 إجراءات انضمام سوق فلسطين للأوراق المالية إلى قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية التي أنشأها في عام 1994 وذلك في إطار مساعيه الرامية إلى التعريف بالأسواق المالية العربية وإبراز دورها في تنمية المدخرات المحلية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة ونشر الوعي الاستثماري في الدول العربية، ليرتفع عدد الأسواق المشاركة في القاعدة إلى خمسة عشر سوقا. وقد بدأ الصندوق خلال عام 2004 نشر البيانات لأسواق كل من أبوظبي ودبي والدوحة وفلسطين بشكل يومي على موقعه في شبكة الإنترنت وذلك بجانب بيانات أسواق الأوراق المالية العربية الأخرى، بالإضافة إلى المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق لقياس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وبذلك اصبح الصندوق يغطي وبشكل يومي أنشطة ثلاثة عشر سوقا عربيا.

كما واصل الصندوق خلال 2004 إصدار النشرات الفصلية حول أسواق الأوراق المالية العربية، والتطورات الاقتصادية ذات العلاقة بها، حيث أصدر خلال هذا العام الأعداد الفصلية الأربعة ليصل بذلك عدد النشرات التي أصدرها الصندوق منذ إنشاء القاعدة إلى أربعين عددا.

وقد أظهرت النشرات الفصلية أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية قد شهد تحسناً ملحوظاً في نهاية هذا العام بالمقارنة مع العام 2003 حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي من 141.9 نقطة في نهاية عام 2003 إلى 215.7 نقطة في نهاية عام 2004. ويعد هذا المستوى أعلى المستويات التي بلغها مؤشر الصندوق منذ البدء في احتسابه في عام 1994. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية الأمر الذي عزز عنصر السيولة. كما يعزى تحسن أداء الأسواق المالية العربية إلى النتائج الإيجابية التي حققتها غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة خلال هذا العام، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على أسهمها وزيادة إقبال المستثمرين عليها، هذا بالإضافة إلى بقاء أسعار الفائدة منخفضة في الأسواق.

كما أظهرت النشرات أن أحجام أسواق الأوراق المالية العربية وأحجام التداول فيها قد شهدت هي الأخرى ارتفاعا قياسيا. فقد ارتفعت القيمة السوقية لهذه الأسواق مقارنة مع عام 2003 بنسبة 72.0 في المائة لتبلغ في نهاية هذا العام حوالي 622.422 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2004 بالمقارنة مع العام الماضي بما نسبته 146.6 في المائة لتبلغ نحو 568.289 مليار دولار مقابل 230.417 مليار دولار. كذلك شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال هذا العام العديد من التطورات وخاصة فيما يتعلق بأطرها التشريعية والمؤسسية، استهدفت تعزيز كفاءتها وزيادة شفافيتها وتحسين أدائها.

ومن أبرز هذه التطورات، تطبيق تعليمات جديدة لتداول الأوراق المالية تضمنت عددا من السلوكيات المهنية التي يتعين على شركات الوساطة الالتزام بها بحيث تضمن هذه التعليمات تحقيق مصلحة العميل ومعاملته بشكل عادل.

كما قامت هذه الأسواق بتطبيق تعليمات إدراج جديدة تتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال، تم بموجبها تصنيف التداول في هذه الأسواق إلى عدة فئات منها السوق الأول والسوق الثاني وذلك حسب معايير حقوق المساهمين والأسهم الحرة للشركة والأرباح المتحققة وعدد المساهمين ومعايير السيولة والإفصاح. وفي جانب الإفصاح، ألزمت الأسواق الشركات المدرجة فيها تزويدها بالتقارير الربع سنوية التي تمت مراجعتها من قبل مدققي الحسابات وذلك بهدف إضفاء المصداقية والثقة على هذه البيانات.

وفي إطار التعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالأسواق المالية، شارك الصندوق خلال عام 2004 في المؤتمر الذي عقد في سلطنة عُمان حول "دور البورصات الخليجية في دعم وتفعيل إمكانيات التنمية الاقتصادية في دول الخليج". كما قدم الصندوق ورقة عمل حول "الإصلاحات والتطورات التي شهدتها الأسواق المالية العربية"، وذلك في إطار حلقة العمل التي نظمها في مقره حول إصلاح وتحديث القطاع المالي في البلدان العربية.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق في تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات القادرة على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها مشاركون ومتدربون في المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات يحضرها كبار المسؤولين في الأجهزة المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية ذات الصلة بهدف الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2004 اثنتي عشرة دورة تدريبية وثلاث حلقات عمل، ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2004 إلى 119 دورة و12 حلقة عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات 4080 مشاركاً من الدول الأعضاء.

دورات تدريبية

يعتمد معهد السياسات الاقتصادية برنامجاً سنوياً لدوراته التدريبية في إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي يقوم الصندوق بتنظيمه مع معهد صندوق النقد الدولي، يتكرر بعضها بانتظام وتهدف بمجملها لتطوير وتنمية القدرات العربية. وفي ضوء نجاح هذا التعاون المشترك فقد تم خلال العام زيادة عدد الدورات المشتركة من ست دورات خلال عام 2003 إلى عشرة دورات خلال عام 2004.

واشتمل برنامج المعهد في إطار برنامج التدريب الإقليمي على الدورات التدريبية التالية :

إحصاءات مالية الحكومة

عقدت دورة "إحصاءات مالية الحكومة" في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 11– 2004/1/29. وهدفت هذه الدورة إلى التعريف بطرق وإعداد وعرض إحصاءات مالية الحكومة وأغراض التحليل الاقتصادي ووضع السياسات المالية وذلك حسب المفاهيم المعتمدة في دليل "إحصاءات مالية الحكومة" الجديد الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد شارك في هذه الدورة 34 مشاركاً من 17 دولة عربية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق في الفترة 9–2004/3/11 وتناولت الدورة القضايا الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودور الهيئات

الدولية والأجهزة الرسمية الوطنية في مكافحة هذه العمليات والحد من مخاطرها والمعايير والقواعد العملية اللازمة لمكافحتها. وقد شارك في هذه الدورة 38 مشاركا من 19 دولة عربية.

إدارة وسياسات الاقتصاد الكلي

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 3/21–2004/4/1. وقد تم تخصيص هذه الدورة للكوادر العراقية، حيث شارك فيها 37 من الفنيين العاملين في البنك المركزي ووزارتي المالية والتخطيط. وهدفت إلى مراجعة مكثفة لعلاقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة وأهم أساليب التحليل الاقتصادي الكلي.

مؤشرات السلامة المالية

قدم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق في الفترة 25–2004/4/29. وتم خلال الدورة اطلاع المشاركين على مفاهيم وتعاريف ومصادر وأساليب تجميع مؤشرات السلامة المالية في إطار "دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية" الصادر عن صندوق النقد الدولي. ولقد شارك في هذه الدورة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

ضريبة القيمة المضافة : التصميم والتنفيذ

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق بأبوظبي في الفترة 11–2004/5/13. وهدفت الدورة إلى توسيع وتعميق معرفة المشاركين فيها بنظام ضريبة القيمة المضافة وإدارتها. كما شملت الدورة موضوعات تتعلق بتصميم وإدارة سياسة ضريبة القيمة المضافة. ولقد شارك في هذه الدورة 32 مشاركاً من 15 دولة عربية.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في دمشق، خلال الفترة 23 مايو – 3 يونيو 2004، وكانت مخصصة للكوادر السورية فقط. واستهدفت الدورة إطلاع المشاركين على كيفية اختيار سياسات الاستقرار المالي والإصلاح الهيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل والقيام بتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. ولقد شارك في هذه الدورة 33 مشاركاً من سورية.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية

عقد معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقر الصندوق خلال الفترة 13–2004/6/24. ولقد استهدفت الدورة مساعدة المشاركين، وضمن دراسة حالة تطبيقية، في اختيار سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلي ضمن برنامج مالي متكامل، والعمل على تحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو والاستقرار. ولقد شارك في هذه الدورة 37 مشاركاً من 18 دولة عربية.

سياسات القطاع الخارجي

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمدينة الرباط، خلال الفترة 5–2004/7/16. ولقد هدفت هذه الدورة إلى طرح المسائل المرتبطة بتصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي. وشارك فيها 37 مشاركاً من 16 دولة عربية.

إحصاءات الحسابات القومية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقر الصندوق في أبوظبي خلال الفترة 5 – 2004/9/16. وهدفت الدورة إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بنظام الحسابات القومية الصادر في عام 1993 ودراسة الموضوعات التي بلورت طبيعة هذا النظام المحاسبي للحسابات القومية بشكل يسمح بزيادة المنفعة منه وفق الاحتياجات الإحصائية اللازمة لإعداد الحسابات بموجب النظام الجديد. وشارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 20 دولة عربية.

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي

عقد معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي بمقر الصندوق في أبوظبي خلال الفترة 5–2004/12/16. ولقد تناولت هذه الدورة القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات وبرامج تصحيح الاقتصاد الكلي، وتلك المتعلقة بالأسواق المالية وسبل تنظيمها. وشارك فيها 34 مشاركاً من 20 دولة عربية.

كما نظم المعهد دورتين تدريبيتين في إطار تعاونه مع معهد الاستقرار المالي ببنك التسويات الدولية وهما :

اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال (بازل 2)

عقد معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي ببنك التسويات الدولية هذه الدورة في مقر الصندوق في الفترة 8 – 2004/2/11. وهدفت الدورة إلى اطلاع المشاركين على عناصر اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال من خلال مناقشة أهم الجوانب المتعلقة بها كأهدافها، وأساليب تخفيف مخاطر الائتمان، والتقييم الداخلي ومخاطر الائتمان والتشغيل والرقابة. ولقد شارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 18 دولة عربية.

إدارة المحافظ الاستثمارية (إدارة الاحتياطي الاجنبي)

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع بنك التسويات الدولية بمقر الصندوق في الفترة 6–6/9/2004. واستهدفت الدورة استعراض وتحليل مفاهيم وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية. وتم تسليط الضوء على أهم المستجدات الحديثة في هذا المجال، والتعريف بمختلف مجالات إدارة المحافظ الاستثمارية بشكل عام، والمحافظ ذات العلاقة بالاحتياطي الأجنبي بشكل خاص، وإدارة المبتكرات المالية الحديثة في الأسواق المالية. ولقد شارك في هذه الدورة 33 مشاركاً من 18 دولة عربية.

حلقات العمل والندوات

ينظم المعهد حلقات عمل في موضوعات متخصصة يحضرها كبار المسؤولين في المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية في الدول الأعضاء. واشتملت حلقات العمل التي نظمها معهد السياسات الاقتصادية خلال 2004 ما يلي :

المفاوضات بشأن النفاد إلى الأسواق للسلع غير الزراعية

نظم معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية هذه الحلقة بمقر الصندوق في أبوظبي في الفترة 22–2004/2/25. واستهدفت هذه الحلقة توطيد فهم الأمور المتعلقة بالمفاوضات حول نفاد السلع غير الزراعية إلى الأسواق ضمن إطار برنامج الدوحة للتنمية. وتمت مناقشة صيغ المفاوضات المطروحة للمجموعات التفاوضية، بالإضافة إلى تعريف ووصف لقاعدة البيانات الموحدة للتعرفة الجمركية والتجارة والجداول المجمعة للتعرفة لدى منظمة التجارة العالمية. كذلك تطرقت حلقة العمل إلى الأساليب المتبعة في تقييم الإيرادات من الرسوم الجمركية وانعكاساتها على الميزانية العامة. ولقد شارك في هذه الحلقة 35 مشاركاً من 20 دولة عربية.

الحكم الصالح

نظم معهد السياسات الاقتصادية حلقة عمل الحكم الصالح بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقر الصندوق في أبوظبي في الفترة 12 – 2004/4/13. وهدفت الحلقة إلى التعرف على موضوع إدارة الحكم وأهميته في تحسين وترقية أداء دور الحكومات والقطاع الخاص في تحفيز عملية النمو من أجل تحقيق معدلات النمو المستدام في الدول الأعضاء. ولقد شارك في هذه الحلقة 26 من كبار المسؤولين في 18 دولة عربية.

إصلاح وتحديث القطاع المالي في الدول العربية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الحلقة بمقر الصندوق في ابوظبي في الفترة 4 –2004/10/7. وهدفت الحلقة إلى بحث آليات وسبل تحديث وإصلاح القطاع المالي في الدول العربية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، في جانبي التحرير المالي وتطوير هيكل القطاع المالي. ولقد شارك في هذه الحلقة 24 من كبار المسؤولين في 19 دولة عربية.

ندوة البرلمانيين في دول مجلس التعاون الخليجي

عقد معهد السياسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ندوة للبرلمانيين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول "التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وقضايا اقتصادية إقليمية أخرى" في أبوظبي في الفترة 19 – 2004/12/20.

ولقد هدفت الندوة إلى التعريف بالدور الاقتصادي والمالي الذي يقوم به صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي تجاه الدول الأعضاء، وخصوصاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما هدفت الندوة إلى إطلاع السادة أعضاء مجالس الشورى والبرلمانات على الشأن الاقتصادي الخليجي والأمور والانعكاسات التي قد تترتب عن التوصل إلى تحقيق عملة موحدة ووحدة نقدية خليجية في عام 2010. وشارك في هذه الندوة 29 من أعضاء مجالس الشورى وبرلمانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. كما يتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات اللجنة العربية للرقابة المصرفية المنبثقة عن المجلس والمكوّنة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق في 21 يونيو 2004، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثامنة والعشرين للمجلس التي عُقدت في القاهرة بتاريخ 7 سبتمبر 2004. وقد تضمّن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات الهامة، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، وتوصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية والتي تضمّنت ورقتي عمل أعدّتهما اللجنة حول "إدارة المخاطر التشغيلية" و"متطلبات التقييم الداخلي للمصارف". كذلك تضمّن جدول الأعمال ورقة عن تجربة المملكة المغربية في مجال السياسة النقدية، والمذكرة حول القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد، في إطار الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين في مطلع شهر أكتوبر 2004. وبالإضافة إلى ذلك تضمّن جدول الأعمال مناقشة المذكرة التي أعدّتها الأمانة حول ندوة "أنظمة المدفوعات والتسوية – آفاق التعاون الإقليمي"، إضافة إلى مشروع تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية"، الذي يعتزم الصندوق البدء فيه بالتعاون مع البنك الدولي. كذلك قدمت الأمانة إلى هذا الاجتماع ورقة حول "الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"، بحضور نائب المدير العام لبنك التسويات الدولية، الذي تحدث حول اتفاق بازل II ودوره في الاستقرار المالي.

وتمثلت أبرز قرارات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لهذه الدورة، بالدعوة إلى إنشاء اللجنة العربية لأنظمة المدفوعات والتسوية التي ستباشر أعمالها خلال عام 2005، وتتكون من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، لتكون بذلك اللجنة الثانية المنبثقة عن المجلس إلى جانب اللجنة العربية للرقابة المصرفية. كما وجه المجلس الصندوق لمتابعة جهوده على صعيد إطلاق مشروع "تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية" بالتعاون مع البنك الدولي.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظّم الصندوق بالتعاون مع مصرف لبنان الاجتماع السنوي الرابع عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية الذي عُقد في بيروت خلال الفترة 9-10 ديسمبر 2004. وناقشت اللجنة في اجتماعها ورقتي العمل حول "ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية" و"مراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة في المصارف". وقد تضمّنت أوراق العمل لهذا العام، ولأول مرة، عرضاً لتجارب وأوضاع الدول العربية بشأن هذه المواضيع بالاستناد إلى الاستبيان الذي تم توزيعه على المصارف

المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزّز من دور اللجنة كآلية فعّالة لتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية في مجال الرقابة المصرفية. كما شارك في هذا الاجتماع خبير من لجنة بازل، لإطلاع اللجنة على آخر المستجدات المرتبطة بقضايا الرقابة المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق كان قد نظم اجتماعاً للجنة العربية للرقابة المصرفية على هامش المؤتمر الدولي لمراقبي المصارف الذي انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد بتاريخ 21 سبتمبر 2004. وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها اللجنة في اجتماعات لجان المجموعات الإقليمية، والذي جاء بغرض تنسيق المواقف بشأن القضايا التي تتم مناقشتها في المؤتمر، مما يعزّز من حضور ومشاركة المجموعة العربية.

ومن جانب آخر، شارك الصندوق في اجتماعات فريق العمل الدولي المكلف بوضع المعايير الدولية حول أنظمة مدفوعات وتحويلات العاملين التي تم عقدها بواشنطن في نوفمبر 2004. ويشارك في هذا الفريق الذي يقوده البنك الدولي، كلاً من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأمريكي والبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى عدد من المصارف المركزية في دول مختلفة.

وعلى صعيد آخر أصدر الصندوق بصفته الأمانة الفنية للمجلس عدة كتيبات خلال عام 2004، تمثل الأوراق التي يعدها السادة المحافظون حول تجارب بلدانهم في مجال السياسة النقدية وهي :

- تجربة السودان في مجال السياسة النقدية.
- تطورات السياسية النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية والوضعية النقدية.
- سير السياسة النقدية في الجزائر.
- تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، صدر عن الأمانة أيضاً ثلاثة كتيبات حول :

- الملامح الأساسية لاتفاق بازل II.
- تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية.
- إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها.

وتأتي هذه الإصدارات في إطار التوجه الذي بدأته الأمانة بنشر بعض الدراسات وأوراق العمل التي تعرض على المجلس، بغية زيادة التعريف بالمجلس وأنشطته، ولتعميم الفائدة حول هذه الموضوعات. ويذكر في هذا الصدد أن الصندوق قد أضاف إلى موقعه على شبكة الإنترنت، صفحة تتعلق بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تتضمن تعريفاً بالأنشطة والدراسات وأوراق العمل الصادرة عن المجلس واللجان المنبثقة عنه.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2004 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن ذلك :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يمثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المميز والبناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر هذا العام، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 2-4 مايو 2004 ضم ممثلي الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في التقرير، وكما تم خلال الفترة 26-30 يونيو 2004 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه.

وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2004 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

المنظمات الدولية

واظب الصندوق خلال عام 2004 على سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية الشبيهه وذات الاهتمام المماثل بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

الصندوق والبنك الدوليين

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 2-3 أكتوبر 2004. وتم على هامش الاجتماعات عقد لقاءات ومشاورات مع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في الدول العربية لتنسيق العلاقات وسبل تطويرها وتعزيز الأهداف المشتركة بين الصندوق والدول المعنية والدول العربية فيما بينها في مجال الإصلاحات المالية المقترحة.

وفي إطار التعاون الفني المثمر المشترك، تم عقد لقاءات على هامش تلك الاجتماعات مع مسؤولي الصندوق والبنك الدوليين لمناقشة موضوعات تتعلق بالإصلاحات المالية في الدول العربية. وكذلك، تم استشراف آفاق تطوير أسواق السندات في الدول العربية ومشروع تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في هذه الدول.

وأخيراً، وفي سياق هذا التعاون المستمر، شارك الصندوق في اجتماعات مع دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي بشأن متطلبات إنشاء تسهيل جديد لدعم إصلاحات المالية العامة للدول الأعضاء في صندوق النقد العربي، وتمت خلال الاجتماعات مناقشة خبرة صندوق النقد الدولي في المجالات المتنوعة لإصلاحات المالية العامة بصورة عامة، ومع الدول العربية الأعضاء بصورة خاصة تحديداً فيما يتعلق بمصر والأردن والسودان ولبنان واليمن والاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

منظمة التجارة العالمية

في إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية الذي حددته مذكرة التفاهم المبرمة بينها وبين الصندوق عام 2002، بهدف تقديم العون الفني وبناء القدرات الوطنية للدول العربية وتقويتها بالكوادر الكفؤة والخبرات المطلوبة لإدارة المفاوضات التجارية في شتى الموضوعات وبما يسهم في تعزيز مشاركة الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف، تم تنظيم نشاطين مشتركين، أولهما، عقد حلقة عمل للمفاوضين العرب في مجال تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجاتس في عمّان – الأردن في يناير 2004، وأخرى في مجال "النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية (الصناعية)" في أبوظبي خلال شهر فبراير 2004. كذلك، شارك الصندوق في الندوة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية حول "تيسير التجارة في الدول العربية"، والتي عقدت في بيروت خلال الفترة 1-3 يونيو 2004 وشارك فيها عدد من كبار المسؤولين من إدارات الجمارك والوزارات. كما شارك الصندوق في ندوة منظمة التجارة العالمية حول "التكتلات التجارية ونظام منظمة التجارة العالمية"، في البحرين خلال الفترة 6-8 ديسمبر 2004.

كذلك، شارك الصندوق في الندوة الإقليمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية حول "اتفاقية المنسوجات والملابس والانعكاسات على الاقتصادات العربية"، في مسقط – عُمان خلال الفترة 19-21 ديسمبر 2004.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

واصل الصندوق خلال العام تعاونه الوثيق في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والتي شملت المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية على الوجه الذي ساعد على تطوير ودعم نشاط البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم الصندوق في نصف رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مساهمة 49 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

ويساعد ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية، إذ ارتفع عددها، كما في نهاية العام 2004، إلى 152 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وثلاث دول أجنبية. ويعكس الأداء المالي للبرنامج نشاطه المتزايد في تمويل التجارة العربية حيث تم خلال العام الموافقة على 32 خط ائتمان بلغت قيمتها 497 مليون دولار أمريكي وبلغت السحوبات خلال عام 2004 نحو 556 مليون دولار أمريكي. وبذلك بلغ خطوط الائتمان التي أقرها البرنامج منذ بداية عمله 342 خطاً بقيمة إجمالية بلغت 3,538 مليون دولار أمريكي. ويوضح الشكل رقم (5) أداء البرنامج لنشاط التمويل منذ بدأ العمليات في عام 1989 وحتى نهاية 2004.

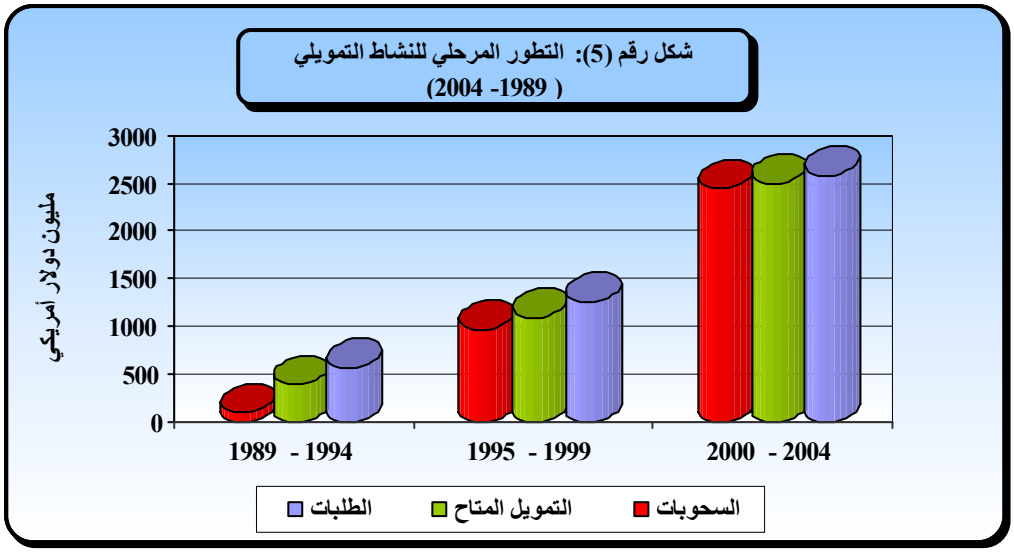

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الدول العربية وتجارتها.

وحرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، اثني عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب في القطاعات التالية : قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2004 إصدار النشرات والدوريات والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وفيما يلي عرضاً للنشرات والتقارير الدورية والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال العام.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2004 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات، والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف. بالإضافة إلى فصل المحور حول "مشاركة المرأة العربية في سوق العمل".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دقيقة ودورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً أربعة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وعُمان والكويت ولبنان وقطر وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، والسودان والجزائر. وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي عدد النشرات الفصلية التي قام الصندوق بإصدارها منذ تأسيس قاعدة البيانات أربعون عدداً.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2004 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات:

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.

الدراسات

أعد الصندوق خلال عام 2004 عدداً من الدراسات، بعضها ضمن "سلسلة أوراق صندوق النقد العربي" وبعضها الآخر قدمت في إطار مشاركة الصندوق في الندوات الإقليمية والدولية التي عقدت خلال العام.

سلسلة أوراق صندوق النقد العربي

- "التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002"، (أوراق صندوق النقد العربي عدد 9 لعام 2004). دراسة تتناول الهيكل المالي لمصر وعلاقته بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة أعلاه. وتلقي هذه الدراسة الضوء على الأداء الاقتصادي لمصر وتطور متغيرات الاقتصاد الكلي، ومن ثم تركز على الخصائص الرئيسية للقطاع المالي بما فيها، القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية.

- "الأسواق المالية العربية واستثمار رأس المال"، (أوراق صندوق النقد العربي عدد 8). وهي دراسة تكشف عن أثر عوائد الأسواق المالية على الاستثمار استناداً على نماذج 83 مؤسسة من خمس دول عربية خلال الفترة 1996-2001.

الأوراق المقدمة ضمن مشاركة الصندوق في الندوات الإقليمية المتخصصة

- "الإصلاحات المالية في الدول العربية"، قدمت في مؤتمر الإصلاحات المالية في الشرق الأوسط، في بيروت خلال الفترة 18-19 مايو 2004. وهي دراسة تستعرض بالتحليل السمات الرئيسية للأوضاع والإصلاحات المالية وانعكاساتها على قطاع مالية الحكومة خلال العقدين الماضيين.

- تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقية (الجاتس) وانعكاساتها على الصناعة المصرفية في الدول العربية: Implications on Arab Banking Industry Trade Liberalization in Financial Services

and GATS ، قدمت في الندوة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية حول المفاوضات الجارية حالياً في إطار اتفاقية (الجاتس) للخدمات في عمّان – الأردن خلال الفترة 19-21 يناير 2004. وتناقش الورقة خيارات سياسة تحرير الخدمات المصرفية والمالية في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدول العربية وارتباطها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية في إطار اتفاقية (الجاتس) كآلية فاعلة لتعزيز المنافسة ورفع مستوى الخدمات المصرفية والمالية في السوق المحلية.

- تيسير التجارة ومنظمة التجارة العالمية: الاحتياجات والأولويات من منظور إقليمي- Trade Facilitation and the WTO: Needs and Priorities - A Regional Perspective، قدمت في الندوة الإقليمية للدول العربية حول تيسير التجارة والتي نظمتها منظمة التجارة العالمية في بيروت خلال الفترة 1-3 يونيو 2004. وتقدم الورقة نتائج دراسة ميدانية حول جوانب تكاليف المتاجرة في العديد من الدول العربية نتيجة القيود غير الجمركية من إدارية ومواصفات ورشاوى لتخليص البضائع عند الاستيراد وسبل معالجة هذه التكاليف العالية في نشاط الاستيراد في الدول العربية.

- ترتيبات التجارة الحرة البينية العربية ومنظمة التجارة العالمية Arab Intra-Regional Free Trade Arrangements and the WTO، قدمت في الندوة الإقليمية حول منظمة التجارة العالمية وترتيبات التجارة الحرة (The WTO and Regional Trade Agreements) في المنامة – البحرين خلال الفترة 6-8 ديسمبر 2004. وتستعرض هذه الورقة تجارب أهم التجمعات الإقليمية العربية (منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية ومنطقة دول اتفاق أغادير) في تحرير التجارة البينية ومدى توافقها مع أنظمة منظمة التجارة العالمية، وكذلك الاتجاهات الحديثة في التعمق في تحرير التجارة البينية لتتجاوز مجال السلع والخدمات إلى التنسيق في مجالات المنافسة والأنظمة الضريبية والمفاوضات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة **(Special Drawing Rights-SDR)** كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2004 ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البيانات:

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشاءه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي ولكن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. أما إجمالي رأس المال المقرر الاكتتاب به فيبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 324,340 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

ارتفعت الاحتياطيات في نهاية عام 2004 إلى ما مجموعه 468,791 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 451,068 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، وبزيادة قدرها 17,723 ألف دينار عربي حسابي. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2004 حوالي 145% من رأس المال المدفوع وتتكون من الاحتياطي العام،

واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيّم بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 364,375 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 112 في المائة من رأس المال المدفوع في نهاية عام 2004، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 2003 ما قيمته 351,167 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 108 في المائة من رأس المال المدفوع.

احتياطي الطوارئ: يتمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 105,000 ألف دينار عربي حسابي، او ما نسبته 32 في المائة من رأس المال المدفوع في نهاية عام 2004، بينما كان رصيده في نهاية عام 2003 يبلغ 100,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 31 في المائة من رأس المال المدفوع.

احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين 584 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004 مقارنة برصيد مدين قدره 99 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 793,131 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004 مقارنة بمبلغ 775,408 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003، أي بزيادة مقدارها 17,723 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.3 في المائة. ويوضح الشكل رقم (6) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2004 :

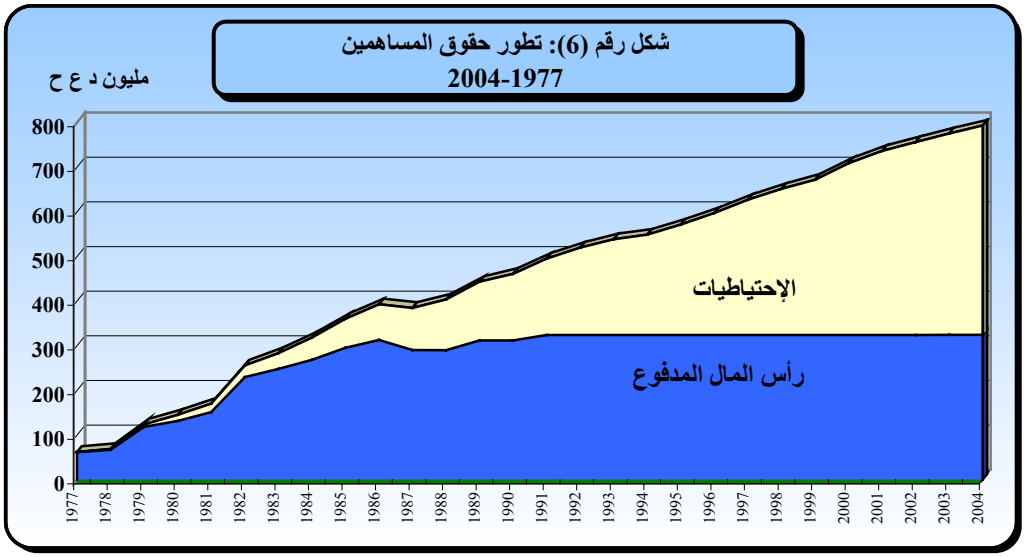

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 70,159 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2004 بالمقارنة مع 71,406 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 1,247 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 1.7 في المائة. علماً أن حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة مقاساً بعملة الأساس للبرنامج وهي الدولار الأمريكي قد ارتفعت من 318.3 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2003 إلى 326.9 مليون دولار أمريكي بنهاية سنة 2004 وبزيادة قدرها 8.6 مليون دولار أمريكي. ويعود الانخفاض في صافي حقوق المساهمين الآخرين مقاساً بالدينار العربي الحسابي، بالرغم من الزيادة في قيمته بالدولار الأمريكي، إلى الاختلاف الملموس في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2004 بالمقارنة مع نهاية عام 2003.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 863,290 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004 مقارنة مع 846,814 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2004، مبلغ 252,695 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 241,251 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافا إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 280,182 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004، ويعادل ذلك 88 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل بذلك التاريخ.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2004 مبلغ 79,565 ألف دينار عربي حسابي (371 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة بمبلغ 76,295 ألف دينار عربي حسابي (340 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2003، وبزيادة قدرها 3,270 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 4.3 في المائة. أما قياساً بعملة الأساس للبرنامج، فقد بلغت الزيادة في رصيد خطوط الائتمان 31 مليون دولار أمريكي وبنسبة 9.1 في المائة، ويعود الاختلاف في نسبة الزيادة إلى التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2% من قيمة المساهمة المكتتب بها أساسا في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2004 و 2003.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم حتى نهاية سنة 2004 تسديد قسطين وبما مجموعهما 11 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 2,361 ألف دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 556,093 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004، بينما بلغت قيمتها 524,092 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2003.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد الذي تحقق للصندوق والمؤسسة التابعة، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 20,253 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2004، مقارنة بمبلغ 20,455 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بانخفاض لا تتعدى نسبته 1 في المائة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 26,182 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004، مقارنة بمبلغ 26,512 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 330 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 1.2 في المائة. ويعود الانخفاض في الدخل الى الهبوط في معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية، إضافة إلى

فروقات أسعار الصرف وانعكاسات تعديل سياسة أسعار الفائدة على القروض. ويوضح الشكل (7) أدناه مكونات الدخل لسنة 2004:

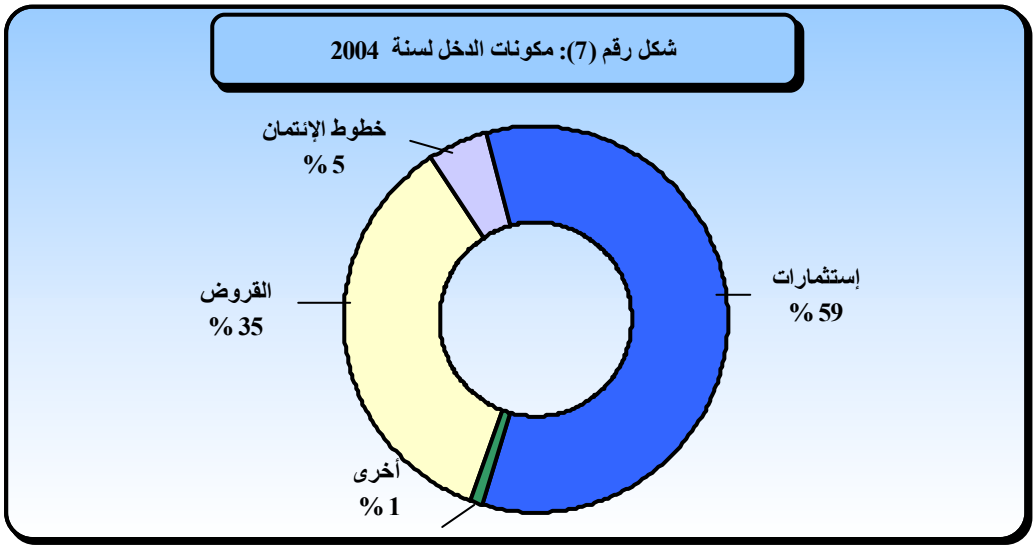

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,412 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004، مقارنة بمبلغ 4,500 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 88 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 2 في المائة. ويوضح الشكل (8) أدناه مكونات الإنفاق لسنة 2004.

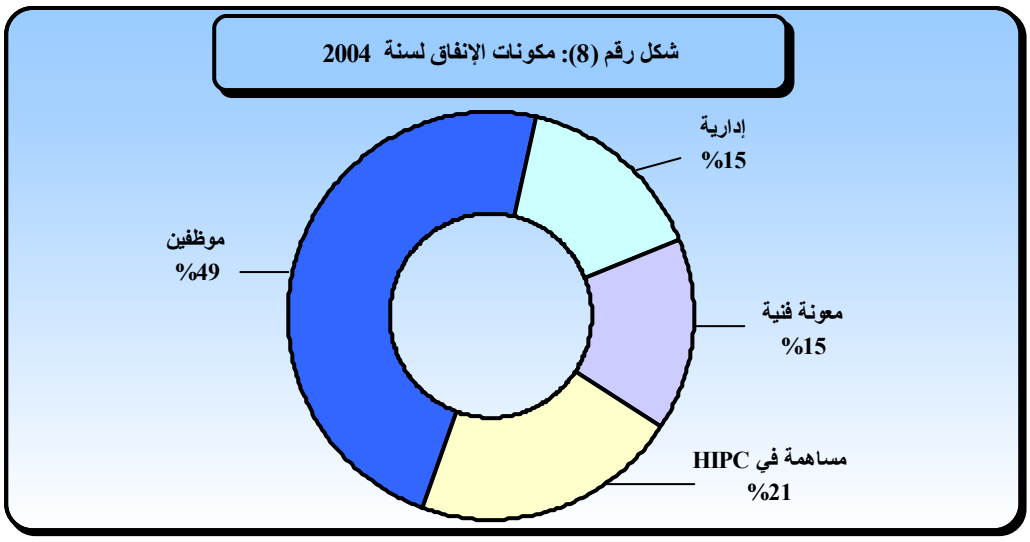

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2004 ونهاية سنة 2003 مقارنة مع الأوزان المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والمعمول بها اعتبارا من 1 يناير 2001 :

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2004	31 ديسمبر 2003	1 يناير 2001	31 ديسمبر 2004	31 ديسمبر 2003
دولار أمريكي	%37.15	%38.83	%45	1.553	1.486
يورو	%37.41	%36.13	%29	1.139	1.179
جنيه إسترليني	%12.24	%11.82	%11	0.804	0.833
ين ياباني	%13.20	%13.22	%15	159.106	158.865
	%100	%100	%100		

صنـــــدوق النقـــد العربـــي

البيانـــات الماليـــة الموحـــدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

المحتويات

	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 18

General/ KPMG

ص.ب : ٧٦١٣
طابق ١٦
برج الصقر
شارع النصر
أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة

تليفون : ٣١٨ ٦٣٤٣ (٢) ٩٧١+
فاكس : ٦١٢ ٦٣٢٧ (٢) ٩٧١+
إنترنت : www.ae-kpmg.com

إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبو ظبي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 18 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة")، للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 .

تقع مسؤولية هذه البيانات المالية الموحدة على عاتق إدارة الصندوق، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي تلك المعايير أن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص، على أساس اختباري، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية، كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة. هذا ونعتقد بأن تدقيقنا قد زودنا بأساس معقول لإبداء رأينا.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة ، تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 وكذلك نتائج عملياتهما والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ونؤكد أيضا أنه في رأينا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وأن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع أحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق والحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

7 مارس 2005

كيه بي أم جي عضو في كيه بي أم جي العالمية، مؤسسة سويسرية تعاونية
جميع الحقوق محفوظة

الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

	إيضاح	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي		**28,648**	27,581
ودائع لأجل لدى البنوك		**340,204**	403,763
محفظة الاستثمارات المالية	3	**518,592**	366,084
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	4	**5,336**	5,336
خطوط الائتمان	5	**79,565**	76,295
قروض للدول الأعضاء	6	**252,695**	241,251
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**11,422**	9,366
إجمالي الموجودات		**1,236,462**	1,129,676
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به		**600,000**	600,000
رأس المال المدفوع	8	**324,340**	324,340
الاحتياطيات	9	**468,791**	451,068
إجمالي حقوق المساهمين		**793,131**	775,408
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**70,159**	71,406
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	11	**331,351**	273,336
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**41,821**	9,526
إجمالي المطلوبات		**373,172**	282,862
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**1,236,462**	1,129,676

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 7 مارس 2005.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

	إيضاح	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**9,267**	10,064
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,254**	1,132
إيرادات الاستثمارات المالية	13	**12,931**	12,223
فوائد على الودائع والحسابات الجارية وتحت الطلب		**7,106**	6,518
إيرادات أخرى		**266**	245
		30,824	30,182
فوائد على الودائع المقبولة		**(4,642)**	(3,670)
		26,182	26,512
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	14	**2,793**	3,027
نفقات معونة فنية	15	**679**	932
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	16	**940**	541
		4,412	4,500
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**21,770**	22,012
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**(1,517)**	(1,557)
صافي الدخل		**20,253**	20,455

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

	رأس المال المدفوع	احتياطي عـــام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
الرصيد في 1 يناير 2003	324,090	335,712	95,000	1,165	755,967
رأس المال المدفوع خلال السنة	250	–	–	–	250
صافي الدخل لسنة 2003	–	20,455	–	–	20,455
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	–	–	–	(1,264)	(1,264)
الرصيد في 31 ديسمبر 2003	**324,340**	**351,167**	**100,000**	**(99)**	**775,408**
الرصيد في 1 يناير 2004	324,340	351,167	100,000	(99)	775,408
صافي الدخل لسنة 2004	–	20,253	–	–	20,253
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني (إيضاح رقم 9)	–	(2,045)	–	–	(2,045)
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	–	–	–	(485)	(485)
الرصيد في 31 ديسمبر 2004	**324,340**	**364,375**	**105,000**	**(584)**	**793,131**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

	إيضاح	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**20,253**	20,455
معدلا بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**45**	51
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(518)**	(5,264)
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		**19,780**	15,242
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات:			
سحوبات القروض		**(46,834)**	(33,266)
تسديدات القروض والاعفاء من المديونية		**75,260**	67,985
(الزيادة) النقص في خطوط الائتمان		**(3,270)**	6,154
(الزيادة) النقص في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(2,067)**	3,825
(النقص) الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى (صافي من الفوائد المرسملة)		**(9,620)**	3,186
النقص في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		-	24,522
الزيادة في الودائع لدى البنوك المركزية		-	(5)
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**58,015**	35,136
صافي النقد من أنشطة العمليات		**91,264**	122,779
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(34)**	(35)
الزيادة في الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة		**(5,608)**	(16,044)
الزيادة في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		**(140,903)**	(19,548)
(الزيادة) النقص في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (صافي من الخسائر غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين)		**(6,482)**	20,032
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(153,027)**	(15,595)
أنشطة التمويل			
الزيادة في رأس المال المدفوع		-	250
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(729)**	(1,047)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(729)**	(797)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(62,492)**	106,387
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**431,344**	324,957
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	18	**368,852**	431,344

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر الاتحادية عام 1999 اصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أ) أسس الإعداد

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة.

تم اتباع السياسات المحاسبية بشكل متسق للتعامل مع البنود الهامة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، وهي متوافقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضـــم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 و 2003، وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 2004، تمّ التطبيق المبكر لتعديلات أدخلت خلال العام 2004 على معيار المحاسبة الدولية رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس"، كما سمح به المعيار المحاسبي المذكور. وبموجبه تمّ تصنيف الاستثمارات في صناديق الاستثمارات البديلة إلى "استثمارات مالية – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" ويتم إدراج فروقات التقييم في بيان الدخل كما في السنوات السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

وفيما يلي السياسات التي يتم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جمـــيع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها – بالتكلفة

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العـــلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقـــاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

وتشمل الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة. وتقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، والذي يمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات

وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة ولا تشمل أيضا الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضـــمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

د) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المســاهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، وأصبح هنالك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات، ففي هذه الحالة تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدّة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئة عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

3 محفظة الاستثمارات المالية

	2004	2003
	ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
استثمارات مالية في صناديق الاستثمارات البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**39,012**	33,404
استثمارات مالية متاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات	**198,085**	192,088
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها – بالتكلفة	**281,495**	140,592
مجموع محفظة الإستثمارت المالية	**518,592**	366,084

تمثل محفظة الاستثمارات المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك. ولقد بلغت القيمـــة السوقية للإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 281,850 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 (2003: 141,163 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**76,295**	82,449
سحوبات خلال السنة	**119,321**	122,274
	195,616	204,723
تسديدات خلال السنة	**(112,758)**	(121,412)
فروقات تحويل العملة	**(3,293)**	(7,016)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**79,565**	76,295

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 ما قيمته 2,232 ألف دينار عربي حسابي (2003: 494 ألف دينار عربي حسابي).

6 قروض للدول الأعضاء

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**241,251**	275,970
سحوبات خلال السنة	**46,834**	33,266
رصيد فوائد مرسملة أضيف إلى القروض نتيجة لإعادة هيكلة	**39,870**	-
	327,955	309,236
تسديدات وإعفاء من مديونية خلال السنة	**(75,260)**	(67,985)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**252,695**	241,251

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي (2003: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحدى الدول الأعضاء في إطار اتفاقية إعادة هيكلة تم توقيعها في 24 مارس 2004 لتأخذ في الاعتبار رسملة الفوائد غير المحققة والتي بلغ رصيدها 39,870 ألف دينار عربي حسابي بنهاية السنة السابقة. وانعكاساً لذلك، تمّ إعادة تصنيف رصيد الفوائد غير المحققة بحيث أصبحت تدرج ضمن الحسابات الدائنة والمطلوبات ولم تعد تنزل من أرصدة القروض، كما تم إعادة تصنيف الارصدة الافتتاحية للسنة السابقة بنفس الرصيد. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات تلك المديونية، ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن المطلوبات يتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل حسب التسديدات النقدية.

بلغـت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 ما قيمتـه 27,487 ألف دينار عربي حسابي (2003: 35,537 ألف دينار عربي حسابي).

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**117,598**	111,449
ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة على القروض	**(109,619)**	(103,857)
	7,979	7,592
المساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (3,247 سهماً بقيمة ألف دينار كويتي للسهم) (إيضاح رقم 22)	**2,361**	–
موجودات ثابتة	**126**	137
أرصدة مدينة أخرى	**956**	1,637
	11,422	9,366

بلغ رصيد الفوائد المستحقة وغير المستلمة على القروض للدول الأعضاء كما في تاريخ الميزانية العمومية 109,619 ألف دينار عربي حسابي (2003: 103,857 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لأكثر من سنة وأيضا الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض وفوائدها ولا تسجل بحسابات الإيرادات إلا عند تحصيلها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

8 رأس المال المدفوع

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (6,530 سهم بقيمة 50,000 دينار عربي حسابي للسهم)	**326,500**	326,500
رأس المال غير المدفوع	**(2,160)**	(2,160)
رأس المال المدفوع	**324,340**	324,340

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق والبالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والتي تم تأجيل المطالبة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضـــمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 مبلغ 32,780 ألف دينار عربي حســـابي (2003: 31,795 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المؤسسة التابعة.

وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (8) لسنة 2004 على تخصيص 10% من صافي الدخل لسنة 2003 لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني. ويمثل 10% من صافي الدخل لسنة 2003 ما قيمته 2,045 ألف دينار عربي حسابي، تم دفع مبلغ 1,135 ألف دينار عربي حسابي بتاريخ 30 سبتمبر 2004 ومبلغ 910 ألف دينار عربي حسابي بتاريخ 31 يناير 2005.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 4,360 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 936 ألف دينار عربي حسابي) (2003: 3,215 ألف دولار أمريكي وما يعادل 721 ألف دينارعربي حسابي).

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية والتي تقيّم بعملة الأساس وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.3% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 (2003: 43.9%).

	2004 ألف دولار أمريكي	2003 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة :		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,075**	488,380
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**230,250**	222,056
- صافي الدخل للسنة	**15,414**	14,912
إجمالي حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة	**737,739**	725,348
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.3**	%43.9
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس	**326,869**	318,332

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**70,159**	71,406

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

تتضمن الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى لسنة 2004 مبلغ 38,804 ألف دينار عربي حسابي يمثل رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة في إطار إتفاقية إعادة هيكلة مديونية إحدى الدول الأعضاء.

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	**5,270**	6,404
إيرادات من الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة	**1,696**	1,869
إيرادات من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**5,965**	3,950
	12,931	12,223

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,123 ألف دينار عربي حسابي (2003: 2,227 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 168 في نهاية عام 2004 (2003: 166 موظفاً).

15 نفقات معونة فنية

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**157**	186
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**52**	41
معونة فنية متعلقة بقروض تسهيل التصحيح الهيكلي	**470**	705
	679	932

16 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003 ، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية من 75% من أقساط أصل القروض وفوائدها القائمة عند استحقاقها للفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007.

وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد نسبة 25% المتبقية من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها ، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بنسبة 75% من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد نسبة 25% المستحقة منها.

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة 257,937 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 (2003: 248,816 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 23,010 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 (2003: 1,656 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**28,648**	27,581
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**340,204**	403,763
	368,852	431,344

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك ، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها ، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية ، التي تتكون من السندات والأوراق المالية ، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2004 ألف دينار عربي حسابي	2003 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**309,281**	314,657
أوروبا	**356,199**	338,812
أمريكا الشمالية	**153,566**	105,924
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**57,976**	28,113
المنظمات الدولية	**10,422**	9,922
	887,444	797,428

20 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 51,620 ألف درهم إمارات (3,446 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 68,570 ألف درهم إمارات (4,578 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 16,950 ألف درهم إمارات (1,132 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 22 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2004 (2003: 44 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 3,849 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 (2003: 4,283 ألف دينار عربي حسابي).

21 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية %
			ألف دينار عربي حسابي				
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	28,648	28,648	-	-	-	-	3.44 – 0.00
ودائع لأجل لدى البنوك	340,204	340,204	-	-	-	-	5.04 – 0.01
استثمارات متاحة للبيع	198,085	198,085	-	-	-	-	8.25 – 0.35
صناديق الاستثمارات البديلة	39,012	-	-	-	-	39,012	–
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	281,495	122,014	85,318	58,256	15,907	-	9.25 – 0.07
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336	–
خطوط الائتمان	79,565	65,867	7,833	5,865	-	-	3.39 – 1.89
قروض للدول الأعضاء	252,695	12,876	13,993	75,666	85,433	64,727	5.75 – 3.14
حسابات مدينة وموجودات أخرى	11,422	7,271	702	5	-	3,444	–
	1,236,462	**774,965**	**107,846**	**139,792**	**101,340**	**112,519**	
المطلوبات							
حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة	70,159	-	-	-	-	70,159	–
ودائع من المؤسسات النقدية	331,351	309,887	21,464	-	-	-	4.82 – 1.98
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	41,821	804	63	-	38,804	2,150	–
	443,331	**310,691**	**21,527**	**-**	**38,804**	**72,309**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2003 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية
		ألف دينار عربي حسابي					%
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك							
وصندوق النقد الدولي	27,581	27,581	-	-	-	-	2.38 – 0.00
ودائع لأجل لدى البنوك	403,763	403,763	-	-	-	-	3.98 – 0.07
استثمارات متاحة للبيع	192,088	192,088	-	-	-	-	8.63 – 0.35
صناديق الاستثمارات البديلة	33,404		-	-	-	33,404	–
استثمارات محتفظ بها							
حتى تاريخ استحقاقها	140,592	69,835	25,916	44,451	390	-	9.25 – 0.06
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336	–
خطوط الائتمان	76,295	61,911	13,911	473	-	-	1.78 – 1.12
قروض للدول الأعضاء	241,251	29,184	33,969	69,749	43,622	64,727	5.75 – 2.68
حسابات مدينة وموجودات أخرى	9,366	7,319	435	-	-	1,612	–
	1,129,676	**791,681**	**74,231**	**114,673**	**44,012**	**105,079**	
المطلوبات							
حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة	71,406		-	-	-	71,406	–
ودائع من المؤسسات النقدية	273,336	273,336	-	-	-	-	2.11 – 1.04
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	9,526	7,984	-	-	-	1,542	–
	354,268	**281,320**	**-**	**-**	**-**	**72,948**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2004

ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائـتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصـندوق قروضاً للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـوم المؤسسة التابعة وفقـاً لأهدافها المـحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. يتم تمويل قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق من رأس مال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 21 (أ).

د) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغـت قيمة العقـــود الآجلة للعمـلات الأجنبية المبـرمة والقائمة كما في 31 كانـون الأول (ديسمبر) 2004 مبلغ 192,293 ألف دينار عربي حسابي (2003: 170,001 ألف دينار عربي حسابي).

22 التزامات

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع القسطين الأول والثاني البالغ قيمة كل منهما 5.5 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2004.

23 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
1977 – 2004

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1977									
1978	1	مصر	4,688						
	2	السودان	1,875						
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750						
	4	المغرب	1,875						
	5	سوريا	750						
	6	السودان	1,875						
	7	السودان			11,250				
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750						
	9	موريتانيا		4,500					
	10	الصومال	1,500						
	11	السودان				5,000			
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940						
	13	المغرب	1,875						
	14	المغرب			31,850				
	15	المغرب	3,600						
	16	اليمن		8,820					
	17	المغرب				9,800			
	18	الصومال	1,440						
	19	الصومال			12,740				
	20	السودان	1,875						
	21	اليمن	3,675						
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000				
	23	السودان	3,600						
	24	موريتانيا	2,190						
	25	المغرب	1,875						
	26	سوريا	2,940						
	27	موريتانيا			8,240				
	28	اليمن	3,675						
	29	اليمن				3,920			
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930						
	31	السودان				4,800			
	32	السودان	1,875						
	33	اليمن					3,920		
	34	موريتانيا	750						
	35	العراق				27,000			
	36	سوريا					3,000		
	37	الأردن	3,990						
	38	الأردن					1,960		
	39	اليمن		5,700					
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500						
	41	اليمن					4,900		
	42	السودان			4,335				
	43	المغرب	1,875						
	44	اليمن	3,690						
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**16,300**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
1977 – 2004

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1985	45	اليمن	3,975						
	46	المغرب	3,600						
	47	المغرب	3,750						
	48	اليمن				5,100			
	49	الأردن	1,050						
	50	الأردن				2,660			
	51	الأردن					700		
	52	موريتانيا	2,190						
	53	العراق	27,930						
			42,495	0	0	7,760	700	0	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675						
	55	المغرب	1,875						
	56	سوريا	2,940						
	57	سوريا	2,400						
	58	المغرب		6,250					
	59	المغرب					2,500		
	60	موريتانيا			3,250				
	61	موريتانيا	1,500						
	62	تونس	3,675						
	63	الأردن	3,990						
	64	تونس	1,500						
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450		
	66	اليمن		2,500					
	67	العراق					18,620		
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875						
	69	اليمن	3,690						
	70	الأردن					1,960		
	71	المغرب	7,350						
	72	الجزائر					18,620		
	73	موريتانيا				2,460			
	74	اليمن		6,150					
	75	مصر	4,687						
	76	اليمن	3,975						
	77	موريتانيا	2,190						
	78	اليمن					5,100		
	79	سوريا		8,200					
	80	الجزائر	27,930						
	81	العراق	27,930						
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300						
	83	الأردن		5,320					
	84	مصر	5,250						
	85	المغرب			17,150				
	86	الجزائر		41,640					
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050				
	88	مصر				6,625			
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**15,675**
1991									
1992	89	المغرب			14,800				
	90	تونس	3,675						
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250				
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**	**0**	**3,250**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
1977 – 2004

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1994	92	اليمن	11,340						
	93	موريتانيا				2,460			
	94	الأردن			7,980				
	95	الجزائر			29,150				
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120					
	97	تونس	5,175						
	98	الأردن			5,320				
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230				
	100	موريتانيا			4,955				
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الأردن				2,660			
	102	جيبوتى		367					
	103	اليمن			19,656				
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن						3,910	
	105	اليمن						11,113	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,023**	**15,023**
1999	106	الجزائر						30,605	
	107	تونس	5,175						
	108	المغرب						10,878	
	109	تونس						5,072	
	110	لبنان	3,675						
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتى			245				
	112	لبنان						3,601	
	113	موريتانيا			4,000				
	114	المغرب				7,400			
	115	مصر						23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن						5,214	
	117	المغرب						14,504	
	118	مصر				15,750			
	119	مصر	23,625						
	120	تونس				3,450			
	121	تونس						6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر						30,870	
	123	جيبوتى						420	
	124	لبنان	3,675						
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب						11,100	
	126	جيبوتى			368				
	127	مصر			55,125				
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184						
	129	تونس						5,175	
	130	السودان			9,800				
	131	مصر						23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
المجموع			**294,109**	**104,567**	**288,744**	**99,085**	**64,730**	**186,002**	**1,037,237**

الملحق (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
1977 – 2004

الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	9.030
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	4	38.250
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	58	**294.109**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	6	32.745
الجمهورية اليمنية	1	19.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	22	**288.744**

الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
	11	**104.567**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	2	17.200
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	14	**99.085**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	9.124
الجمهورية التونسية	3	17.009
الشعبية	1	30.605
جمهورية مصر العربية	3	77.648
المملكة المغربية	3	36.482
الجمهورية اليمنية	1	11.113
جمهورية جيبوتي	1	0.420
جمهورية القمر المتحدة	1	3.601
	15	**186.002**

الملحق (أ-3)

أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

ونسبتها إلى حصصها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2003			نهاية عام 2004		
	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية %	رصيد القروض في ذمة الدول المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية %
المملكة الاردنية الهاشمية	4,671	5,320	1	2,085	5,320	0
الجمهورية التونسية	7,135	6,900	1	7,880	6,900	1
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	8,750	41,640	0	-		
جمهورية السودان *	29,733	9,800	3	72,634	9,800	7
جمهورية الصومال	14,877	3,920	4	14,877	3,920	4
جمهورية العراق	49,850	41,640	1	49,850	41,640	1
المملكة المغربية	18,604	14,800	1	19,802	14,800	1
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	3,126	4,920	1	2,026	4,920	0
الجمهورية اليمنية	11,401	15,120	1	-		
جمهورية جيبوتي	608	245	2	847	245	3
الجمهورية اللبنانية	5,115	4,900	1	1,837	4,900	0
جمهورية مصر العربية	87,381	31,500	3	80,673	31,500	3
جمهورية القمر المتحدة				184	245	1
المجموع	**241,251**	**180,705**	**1**	**252,695**	**124,190**	**2**

* تم اعادة تنظيم وضع مديونية جمهورية السودان في اطار اتفاقية اعادة هيكلة تم توقيعها في 24 مارس 2004 وعليه تم تضمين رصيد الفوائد المرسملة البالغ 39,870 الف دينار عربي حسابي في رصيد القروض.

الملحق (أ–4)

الأرصدة السنوية للقروض ونسبتها الى رأس المال المدفوع

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) ونسبتها إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل *		أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة ونسبتها إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل **	
1978	62,075	6,563	6,563	%11	6,563	%11
1979	113,400	16,500	23,062	%20	18,062	%16
1980	126,320	11,750	48,687	%39	42,187	%33
1981	146,144	78,615	102,834	%70	68,674	%47
1982	224,484	31,440	129,733	%58	111,700	%50
1983	242,764	80,925	198,587	%82	193,037	%80
1984	262,924	16,300	189,388	%72	183,423	%70
1985	290,064	50,955	187,724	%65	181,759	%63
1986	307,464	33,555	195,558	%64	183,843	%60
1987	284,864	24,570	167,666	%59	157,451	%55
1988	284,464	121,037	226,484	%80	213,717	%75
1989	306,514	73,740	283,740	%93	242,041	%79
1990	306,514	15,675	244,329	%80	233,379	%76
1991	318,514		213,441	%67	198,641	%62
1992	318,514	18,475	189,467	%59	179,467	%56
1993	318,514	3,250	162,451	%51	151,131	%47
1994	318,514	63,420	203,450	%64	167,985	%53
1995	318,514	25,615	211,728	%66	177,562	%56
1996	318,759	36,185	218,253	%68	186,905	%59
1997	318,759	22,684	231,295	%73	206,697	%65
1998	318,759	15,023	227,413	%71	199,314	%63
1999	318,759	55,405	263,858	%83	229,129	%72
2000	318,759	38,399	276,416	%87	250,459	%79
2001	318,759	69,305	300,630	%94	278,997	%88
2002	318,759	34,965	278,180	%87	275,970	%87
2003	319,004	66,592	276,788	%87	241,251	%76
2004	319,004	38,784	280,182	%88	252,695	%79

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

الملحق (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض

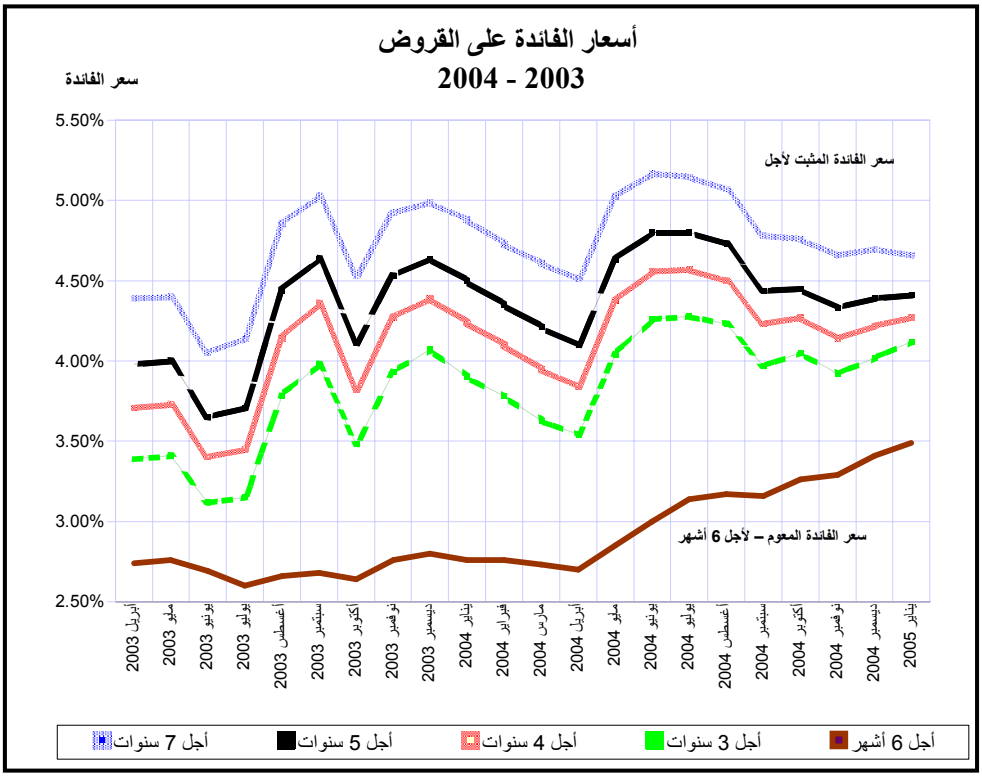

بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحـول من أسلـوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الإختيـار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعـر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ إستحقاق قسط الفائدة بعد ستـة أشهـر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهـر الذي إستحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ إستحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، حسب آجالها، ويسـري العمـل به من تاريخ السحب وطوال فترة القرض دون تغيير.

وقبل ذلك كانت معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء على النحو الآتي :

	القرض التلقائي	القروض العادية والممتدة	القرض التعويضي	قرض التصحيح الهيكلي
معدلات أسعار الفائدة خلال سنة 2000-2002	%4.00	%5.00	%4.75	%4.75
معدلات أسعار الفائدة ما قبل سنة 2000	%4.15	%5.75	%5.75	%5.00

الملحق (ب-1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 2004

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	مملكة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين[*]	2.160	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
22	جمهورية القمر المتحدة	0.250	0.245	0.005	0.250
	المجموع	**326.500**	**319.004**	**5.336**	**324.340**
	رأس المال المصرح	**600.000**			

1) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي وحصة جمهورية القمر المتحدة البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

*) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها فى رأس المال.

الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في دورات عام 2004

الدولة	دورة احصاءات مالية الحكومة (م)	دورة اتفاقية بازل 2	دورة مكافحة غسل الأموال (م)	دورة إدارة وسياسات الاقتصاد الكلي (م)	دورة مؤشرات السلامة المالية (م)	دورة ضريبة القيمة المضافة: التصميم والتنفيذ	دورة البرمجة المالية (م)	دورة ادارة المحافظ الاستثمارية	دورة البرمجة المالية (م)	دورة سياسات القطاع الخارجي (م)	دورة إحصاءات الحسابات القومية (م)	دورة ادارة الاقتصاد الكلي (م)	المجموع
الأردن	2	2	2	0	2	1	0	2	1	2	2	1	17
الإمارات	0	4	4	0	2	0	0	1	3	0	3	0	17
البحرين	1	2	2	0	0	3	0	0	1	2	2	2	15
تونس	2	2	2	0	2	0	0	2	3	0	1	1	15
الجزائر	2	1	1	0	2	2	0	2	2	2	2	2	18
جيبوتي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	3
السعودية	3	3	4		3	4	0	3	3	2	2	2	29
السودان	2	2	2	0	1	2	0	2	3	2	3	2	21
سورية	3	2	2	0	2	1	33	2	1	1	3	1	51
الصومال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العراق	4	3	3	37	4	2	0	3	3	2	2	3	66
عُمان	1	2	2	0	2	2	0	0	1	1	2	2	15
فلسطين	0	1	1	0	2	4	0	2	2	1	2	2	17
قطر	0	2	1	0	0	2	0	4	0	0	2	3	14
القمر المتحد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	2
الكويت	2	0	3	0	2	0	0	1	1	2	1	1	13
لبنان	2	2	2	0	1	0	0	2	3	2	1	1	16
ليبيا	2	1	1	0	0	2	0	0	2	2	1	1	12
مصر	2	2	2	0	1	1	0	2	2	1	0	2	15
المغرب	1	1	1	0	1	3	0	1	1	12	1	2	24
موريتانيا	2	1	1	0	2	2	0	1	3	2	2	2	18
اليمن	2	2	2	0	2	1	0	3	2	1	1	2	18
المجموع	**34**	**35**	**38**	**37**	**31**	**32**	**33**	**33**	**37**	**37**	**35**	**34**	**416**

الملحق (ب-3)

الدورات خلال الفترة 1981 – 2004

الفترة	عدد الدورات	عدد المشاركين
2000 - 1981	77	2306
2001	11	375
2002	10	343
2003	9	301
2004	12	418
المجموع	**119**	**3743**

حلقات العمل خلال الفترة 1995 – 2004

الفترة	عدد الحلقات	عدد المشاركين
2003 - 1995	9	252
2004	3	85
المجموع	**12**	**337**

جداول خطوط الائتمان –برنامج تمويل التجارة العربية

الملحق (ب–4)

خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
المجموع	**342**	**3,537,913**	**3,505,488**	**3,134,795**	**370,693**

التنـظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور حمد الكساسبة [1]
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الدكتور عبد الله حسن سيف
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي توفيق بكار [2]
	نائب المحافظ	سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد اللطيف بن أشنهو
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي ياسين علمي بوح
	نائب المحافظ	سعادة رشيد حسن صابان
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الزبير أحمد الحسن
	نائب المحافظ	معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور عامر حسني لطفي [3]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد بشار كبارة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي حسين محمود شيخ حسين سعادة محمود محمد علسو
جمهورية العراق [4]	المحافظ نائب المحافظ	
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن خالد العطية
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي مولانا شريف سعادة علي ناصور
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمود عبد الخالق النوري معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	سعادة رياض سلامة سعادة الدكتور مروان النصولي [5]
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد أمنيسي عبد الحميد سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة سعادة الدكتور حاتم القرنشاوي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فتح الله ولعلو معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الزين ولد زيدان [6] سعادة محمد عبد الرحمن ولد علي
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي علوي صالح السلامي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

1) اعتباراً من 5 مايو 2004 خلفاً لمعالي الدكتور محمد أبو حمور.
2) اعتباراً من 14 يناير 2004 خلفاً لمعالي الدكتور محمد الدواس.
3) اعتباراً من 4 نوفمبر 2004 خلفاً لمعالي الدكتور غسان الرفاعي.
4) لم يتم تسمية المحافظ ونائب المحافظ حتى تاريخ 31 ديسمبر 2004.
5) اعتباراً من 16 أبريل 2004 خلفاً لسعادة فهيم محمد معضاد.
6) اعتباراً من 26 يوليو 2004 خلفاً لمعالي أحمد سالم ولد التباخ.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	12.75
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.28
_____ [1]	جمهورية العراق	*11.28
سعادة الفاتح علي محمد صديق [2] (السودان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*20.64
سعادة عبد الأمير بن سعيد بن محمد (عُمان)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	7.64
سعادة الدكتور مروان النصولي [3] (لبنان)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	8.50
سعادة الهادي الزار [4] (تونس)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.56
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي [5] (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.35

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق وجمهورية الصومال.

1) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.
2) اعتباراً من أول يوليو 2004 خلفاً لسعادة ممدوح موسى إمام حبسه لابتداء دورة جديدة للمجلس.
3) اعتباراً من أول يوليو 2004 خلفاً لسعادة الدكتور محمد بشار كبارة لابتداء دورة جديدة للمجلس.
4) اعتباراً من أول يوليو 2004 خلفاً لسعادة أحمد ولد سيديا لابتداء دورة جديدة للمجلس.
5) اعتباراً من أول يوليو 2004 خلفاً لسعادة سيف بن علي بن عبيد الخاطري لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.